



المنظمة العربية  
للقانون الدستوري  
The Arab Association of Constitutional Law

المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات  
Arab Center for Research & Policy Studies



المؤتمر السنوي التاسع لقضايا الديمقراطية والتحول الديمقراطي  
**المسألة الدستورية والتحول الديمقراطي**  
**في البلدان العربية**

24 - 29 أيلول / سبتمبر 2020

ينظم بالتعاون مع  
المنظمة العربية للقانون الدستوري

التسجيل أونلاين  
عبر تطبيق



zoom

جدول الأعمال | المشاركون | الملخصات



# عن المؤتمر

تحظى المسألة الدستورية بأهمية كبيرة في الدول التي تشهد وضعية انتقال ديمقراطي، لما للدساتير في إطار الدول الديمقراطية من أهمية، باعتبارها تشكل جوهر التعاقد السياسي والاجتماعي بين الحكام والمحكومين؛ ذلك التعاقد الذي يحدد طبيعة الدولة والمقومات الأساسية التي يقوم عليها نظامها السياسي، واختصاصات السلطات العامة والعلاقة بين السلطات، وحقوق وحرّيات المواطنين، وقواعد توزيع السلطة والثروة بين الأقاليم التي تتألف منها الدولة. وقد عرفت الدول العربية أنواعاً من الحراك رُفعت فيها الكثير من المطالب المتعلقة بتبني إصلاحات سياسية ودستورية واعتمادها مدخلاً ضرورياً لإنجاح مسار الانتقال الديمقراطي وبناء دولة القانون.

وقد جاءت هذه المطالب في ظل تنامي انتهاكات حقوق الإنسان في المنطقة العربية، وتغييب أو تزييف الإرادة الشعبية في الانتخابات، وتركيز السلطات في يد الحكام واستبدادهم في ممارسة السلطة، وقمع المعارضة، والتمييز ضد الأقليات وضد بعض المكونات المجتمعية، إلى جانب غياب حكم القانون، وضعف مؤشرات الحوكمة والنزاهة، وغياب العدالة الاجتماعية، وعدم استقلالية ونزاهة السلطة القضائية.

كانت هذه المطالب جزءاً من "مشاريع الإصلاح العربي"، التي انتعشت قبل الثورات العربية في عام 2011. إلا أن الانهماك الواسع في المسألة الدستورية، والذي شمل مثقفين وناشطين مدنيين ونخباً أكاديمية وسياسية، لم يحدث إلا مع الثورات العربية، التي تضمنت - على اختلاف درجة حدتها وأحياناً سياقاتها وظروفها بين بلد وآخر - مجموعة من التقاطعات بين مجموع البلدان العربية. وليس خافياً أن المطالب المعبر عنها في سياق الثورات العربية عام 2011، وما تلاه من حراك شعبي في كل من السودان والجزائر خلال العام 2019، كانت متشابهة إلى حد بعيد، وقد تلخصت في شعار "الحرية السياسية، والعدالة الاجتماعية، وإسقاط الفساد والاستبداد".

شكل الدستور أهم الركائز الأساسية لبدء عمليات الانتقال الديمقراطي، وحظي النقاش في المسألة الدستورية بعناية كبيرة في العديد من دول المنطقة العربية. وقد اهتمت النقاشات الدستورية بطريقة وضع الدستور، وهندسته، ومضمونه، وبنحو خاص ما يتعلق بطبيعة نظام الحكم، وممارسة السلطة، وحماية الحقوق والحريات.

لهذا، فإن الإصلاحات الدستورية التي عرفها العديد من دول المنطقة العربية مهدت - وقد تمهد - لبداية عملية التحول الديمقراطي في هذه الدول. ولكن نجاح أي تحول ديمقراطي سيبقى مقروناً بمدى احترام إرادة الشعوب ومدى الالتزام بمقتضيات الدستور والقانون، وأيضاً بمدى حماية الحقوق والحريات، وتوفير الضمانات اللازمة لعدم تكرار انتهاكات الماضي وخروقاته.

فواقع الحال أن طبيعة النظم السياسية القائمة لم تكن انعكاساً حقيقياً للنصوص الدستورية، والدولة الدستورية (إن صح التعبير أو دولة سيادة القانون، التي هي ركن جوهر في أي نظام ديمقراطي) لم تقم في أي وقت من الأوقات. ولعل من نافع القول أن جُل الدساتير العربية (بما فيها دساتير الأنظمة التسلطية) كانت تنص على الفصل بين السلطات، واستقلال القضاء، وحماية الحريات العامة، غير أن شيئاً من هذا لم يكن موجوداً في بعض الدول العربية، بينما عانت دول أخرى من العديد من المشكلات في هذا الصدد. ومن ثم، يكون السؤال الجوهري هو: كيف يمكن أن نصل إلى السلطة السياسية المقيدة فعلياً بالدستور أي إلى الدولة الدستورية الحديثة؟ هذا السؤال، الذي شغل المفكرين العرب منذ مطلع القرن العشرين، ما يزال حياً وحاضراً.

ويتفرع عن هذا السؤال، عدد من الأسئلة المهمة ذات الصلة بالمسألة الدستورية، ولكنها لا تخص مضامين الدساتير نفسها، بل تتعلق بالعملية الدستورية المحيطة بكتابة المضامين الدستورية ووضعها. ولئن كانت هذه الأسئلة لم تبد ذات أهمية للناشطين من أجل الإصلاح الدستوري، فإن الخبراء والمتخصصين يدركون أهميتها جيداً، بما لديهم من خبرة، وبما يستنتجونه من تجارب التحول الديمقراطي العالمية. ومن هذه الأسئلة: ما شكل الوثائق الدستورية في المراحل الانتقالية؟ وما وظائفها؟ ومن يضعها ويصدرها؟ وما ملتها بالدساتير الدائمة؟ وكيف تؤثر البيئة السياسية والثقافية والاجتماعية في العملية

الدستورية في المراحل الانتقالية؟ وما هي معايير الدستور الديمقراطي؟ وهل هناك "نموذج" دستوري عالمي يجري تبنيه، أم أن الدساتير تعبر عن "تصورات وطنية"؟ وكيف يمكن إشراك المواطنين في بناء التصورات حول الدستور الديمقراطي؟ وهل من دور للفاعلين الدوليين؛ كالأمم المتحدة والخبراء الدوليين ومؤسسات الخبرة المتخصصة؟ ما حدود الدور الذي تؤديه مؤسسة القضاء في وضع دساتير النظم الديمقراطية وفي التأثير في الفاعلين السياسيين خلال المراحل الانتقالية؟ كيف تختلف طريقة وضع الدستور باختلاف شكل عملية التغيير ذاتها؟ وكيف تتم عملية وضع الدساتير في أعقاب الحروب الأهلية والصراعات المسلحة؟ وكيف يمكن دمج الديمقراطية الدستورية في اتفاقيات المصالحة في أعقاب الحروب والصراعات؟ وكيف يمكن معالجة الإشكاليات والتحديات الملحة التي تطرحها المسألة الدستورية في المراحل الانتقالية مثل أسئلة الهوية، وحقوق الإنسان، والإرث الاستبدادي، وأسئلة التوزيع والعدالة الاجتماعية؟ وما الذي يضمن إنفاذ دستور النظام الديمقراطي واستمراره؟ وما الضمانات/ الظروف/ المؤسسات التي منعت انهيار الدساتير في الديمقراطيات المعاصرة؟ ما الهيئات التي لها صلاحيات الرقابة على مدى الالتزام بالدستور وتفسيره؟ وكيف يمكن تطوير النظام الديمقراطي الدستوري ذاته لمواجهة التغييرات المجتمعية ومعالجة مطالب الديمقراطية التمثيلية وتوسيع نطاق المشاركة السياسية؟ وما نوعية الثقافة الدستورية التي تكفل استدامة دساتير النظم الديمقراطية وعملها بشكل فاعل في الدول العربية؟

واستناداً إلى ما تقدم، ويهدف تسليط الضوء بوضوح على مكانة المسألة الدستورية في الانتقال الديمقراطي في المنطقة العربية، يأتي هذا المؤتمر الذي ينظمه المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات بالتعاون مع المنظمة العربية للقانون الدستوري؛ وذلك ضمن سلسلة المؤتمرات السنوية لقضايا الديمقراطية والتحول الديمقراطي التي يشرف عليها مشروع "التحول الديمقراطي ومراحل الانتقال في البلدان العربية". وسيتم، من خلال هذا المؤتمر، تتبع كيف جرت إدارة المسألة الدستورية في البلدان العربية التي باشرت عمليات انتقال، وتم فيها وضع دساتير (أو وثائق دستورية) جديدة، أو تعديل لدساتير سابقة.

تُعرض في مؤتمر "المسألة الدستورية والتحول الديمقراطي في البلدان العربية" 22 ورقة بحثية تمّ تحكيمها بحسب القواعد المتبعة في المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، وهي تتناول دراسات حالة وعدداً من الدراسات المقارنة والنظرية. وتُعقد على هامش المؤتمر أيضاً أربع جلسات للخبراء العرب والأجانب، وذلك بهدف الاستماع إلى الشخصيات التي شاركت في التجارب الدستورية وهيئات وضع الدساتير في الدول العربية، أو التي كانت على قرب منها (مثل المستشارين والخبراء)؛ بشأن تقييمها لهذه التجارب في الدول العربية، أو إمكان الاستفادة منها في معالجة القضايا ذات الصلة بعمليات الإصلاح والتحول الديمقراطي في الدول العربية. كما تستهدف هذه الجلسات الاستماع إلى عدد من الخبراء الأجانب؛ للوقوف على أبرز الدروس المستفادة ذات الصلة بالمسألة الدستورية والديمقراطية في العالم، وما تعنيه من دلالات بالنسبة إلى العالم العربي. ومن الأسئلة التي يطرحها هؤلاء الخبراء: ما متطلبات وضع دستور ديمقراطي في الدول التي شهدت تحولات سياسية في أميركا اللاتينية وشرق أوروبا وأفريقيا؟ وما الدروس المستفادة من عملية وضع الدساتير في الدول التعددية التي شهدت صراعات عرقية وأهلية؟ وما أبعاد حق المقاومة والخروج على الحكومات التي تخترق الدساتير، ولا سيما الحكومات الديمقراطية؟ وما المعرفة المقارنة الداعمة لعمليات بناء الدساتير والإصلاح الدستوري في جميع أنحاء العالم؟ وما الدروس المستفادة من التجارب المقارنة فيما يخص تقييد فترات الرئاسة في الجمهوريات الديمقراطية؟ وكيف تطورت صياغة الدساتير في العالم العربي؟



# جدول الأعمال

# اليوم الأول

## الخميس، 24 أيلول / سبتمبر 2020

الرقم التعريفي: 836 7809 4940



<p><b>الافتتاح</b> مهدي مبروك عبد الفتاح ماضي</p>	<p>12:45 - 12:30</p>
<p><b>الجلسة الأولى</b> <b>جلسة الخبراء العرب (1 - 2)</b> رئيس الجلسة: خالد زيادة</p> <p>ألفت محمد الدبعي (اليمن): المسألة الدستورية في اليمن بعد ثورة 2011 نديم الجابري (العراق): البعد السياسي والفكري في كتابة الدستور العراقي الدائم عمار بوضياف (الجزائر): مطالب الحراك الشعبي عام 2019 في الجزائر والمشروع التمهيدي لتعديل الدستور</p>	<p>14:15 - 12:45</p>
<p><b>الجلسة الثانية</b> <b>جلسة الخبراء العرب (2 - 2)</b> رئيس الجلسة: حيدر سعيد</p> <p>نبيل أديب عبد الله (السودان): المسألة الدستورية في الحالة السودانية محمد عبد القادر التومي (ليبيا): التجربة الدستورية في ليبيا بعد عام 2011 محمد حسام حافظ (سورية): المسألة الدستورية في الحالة السورية وآثارها في الصراع محمد أتركين (المغرب): القضاء الدستوري في المغرب والاجتهادات في مسائل التمييز الإيجابي</p>	<p>16:30 - 14:30</p>

- زمن الجلسات وفق توقيت الدوحة (GMT +3)



# اليوم الثاني

## الجمعة، 25 أيلول / سبتمبر 2020

الرقم التعريفي: 812 2685 0095

تسجيل

<p><b>الجلسة الثالثة</b> <b>محاضرة افتتاحية</b></p> <p><b>توم غينسبيرغ</b></p> <p>الحق في الخروج على السلطة في القانون الدستوري المقارن <b>يدير الجلسة: عبد الفتاح ماضي</b></p>	<p><b>16:45 - 16:00</b></p>
<p><b>الجلسة الرابعة</b> <b>جلسة الخبراء الأجانب (1 - 2)</b></p> <p><b>رئيس الجلسة: سلطان بركات</b></p> <p><b>نathan براون: هل تغيرت كتابة الدساتير في العالم العربي؟</b> <b>ماركوس بوكينفوردية: سيادة القانون المعدل: تقييد فترات الرئاسة في شمال أفريقيا</b> <b>ويليام إيليويت بولمر: دور المعرفة المقارنة في بناء الدساتير</b></p>	<p><b>18:30 - 17:00</b></p>
<p><b>الجلسة الخامسة</b> <b>جلسة الخبراء الأجانب (2 - 2)</b></p> <p><b>رئيس الجلسة: عمر عاشور</b></p> <p><b>كاتيا باباجياني: الدروس المستفادة من عمليات السلام وتصميم الدساتير في البلدان الهشة والمتأثرة بالصراعات</b> <b>غابرييل نيجريتو: الدروس المستفادة من التصميم المؤسسي في أميركا اللاتينية</b></p>	<p><b>19:45 - 18:45</b></p>

# اليوم الثالث

## السبت، 26 أيلول / سبتمبر 2020

الرقم التعريفي: 824 3764 0105

تسجيل

<p><b>الجلسة السادسة</b></p> <p><b>تجارب دولية في دسترة التحول الديمقراطي (1 - 2)</b></p> <p><b>رئيس الجلسة: مروان قبلان</b></p> <p><b>أحمد إدعلي:</b> المسألة الدستورية والانتقال الديمقراطي في جنوب أفريقيا</p> <p><b>محمد أحمد بنيس:</b> دستورية التحول الديمقراطي في إسبانيا</p> <p><b>محمد نعيمة:</b> التعديل الدستوري طريقاً إلى الانتقال الديمقراطي في تشيلي</p>	<p>14:00 - 12:30</p>
<p><b>الجلسة السابعة</b></p> <p><b>تجارب دولية في دسترة التحول الديمقراطي (2 - 2)</b></p> <p><b>رئيس الجلسة: خليل العناني</b></p> <p><b>مرودة فكري:</b> تصميم الدساتير وبناء الثقة: دراسة في تجارب الانتقال الديمقراطي من منظور مقارنة</p> <p><b>أحمد حسين:</b> التجربة الدستورية للاتحاد الأوروبي: السياقات والإخفاقات</p>	<p>15:15 - 14:15</p>

# اليوم الرابع

## الأحد، 27 أيلول / سبتمبر 2020

الرقم التعريفي: 823 2388 7912

تسجيل

<p><b>الجلسة الثامنة</b> <b>الدستور وقضايا الهوية: تجارب عربية</b> رئيس الجلسة: محمود حمد</p> <p>عبد الوهاب الأفندي: المعضلة الدستورية في السودان: الهوية والقانون والسياسي محمد بليلى: التيارات الإسلامية والأمازيغية ودورها في مسار مراجعة الدستور المغربي عام 2011</p>	<p>13:30 - 12:30</p>
<p><b>الجلسة التاسعة</b> <b>الدستور والتحول الديمقراطي في تونس</b> رئيس الجلسة: مهدي مبروك</p> <p>محمد شفيق مرصار: التوافق في مسار وضع الدستور التونسي: الضرورة والحدود شاكر الحوكي: الدستور التونسي 2014: التدويل والانتقال الديمقراطي عمر البوكري: اختيار النظام السياسي في المسار التأسيسي التونسي وتداعياته</p>	<p>15:15 - 13:45</p>
<p><b>الجلسة العاشرة</b> <b>الدساتير العربية: قضايا وإشكاليات مقارنة</b> رئيس الجلسة: سلام الكواكبي</p> <p>عدنان نويوه: الحكامة ومكافحة الفساد في الدساتير العربية لفترة ما بعد ثورات الربيع العربي نضال المكبي: تأثير القانون الدولي لحقوق الإنسان في الدساتير العربية الجديدة</p>	<p>16:30 - 15:30</p>

# اليوم الخامس

## الإثنين، 28 أيلول / سبتمبر 2020

الرقم التعريفي: 857 8324 5823

تسجيل

<p><b>الجلسة الحادية عشرة</b> <b>التجربة الدستورية المغربية بين الإصلاح والتعثر</b> <b>رئيس الجلسة: مراد ديانبي</b></p> <p><b>عبد اللطيف المتدين:</b> الدستور وسيادة الشعب: علاقات القوة في نصوص الدستور المغربي <b>محمد المساوي:</b> الدستور المغربي 2011 وإشكالية تقييد سلطات الملك التنفيذية <b>محمد باسك منار:</b> دستور المغرب 2011: حدود التفعيل المؤسساتي والقانوني</p>	<p>14:00 - 12:30</p>
<p><b>الجلسة الثانية عشرة</b> <b>التطور الدستوري العربي (1 - 2)</b> <b>رئيس الجلسة: غسان مخيبر</b></p> <p><b>حسن عبد الرحيم السيد:</b> الدستور الديمقراطي ودساتير السلطة الواحدة: دراسة لدساتير دول الخليج العربي <b>عمر إحرشان:</b> التطور الدستوري بالمغرب: العلاقة بين السياق السياسي والنص القانوني وأثرها في التحول نحو الديمقراطية</p>	<p>15:15 - 14:15</p>

# اليوم السادس

## الثلاثاء، 29 أيلول / سبتمبر 2020

الرقم التعريفي: 847 5891 8191

تسجيل

<p><b>الجلسة الثالثة عشرة</b> <b>التطور الدستوري العربي (2 - 2)</b> <b>رئيس الجلسة: آيات حمدان</b></p> <p><b>سيمون بدران:</b> تطعيم الثنائية البرلمانية بآلية القرعة: نحو معالجة جذرية لمطالب الديمقراطية التمثيلية في لبنان</p> <p><b>رشاد توام:</b> خطوة إلى الخلف: تداعيات الهندسة الدستورية للانتقال على العملية التأسيسية في مصر وتونس</p>	<p>13:30 - 12:30</p>
<p><b>الجلسة الرابعة عشرة</b> <b>الدستور والتحويلات السياسية في الجزائر</b> <b>رئيس الجلسة: محمد حمشي</b></p> <p><b>كمال جعلاب:</b> دولة القانون الديمقراطية: إشكالية المفهوم ومتطلبات الدسترة</p> <p><b>مسلم بابا عربي:</b> التدبير الدستوري للانتقال السياسي في الحالة الجزائرية: هل تلبى المسالك الدستورية القائمة مطالب الحراك الشعبي؟</p> <p><b>عباس عمار:</b> توسيع إخطار المجلس الدستوري الجزائري لأعضاء البرلمان: انفتاح معقلن</p>	<p>15:15 - 13:45</p>
<p><b>الجلسة الختامية</b> <b>استنتاجات وآفاق</b> <b>رئيس الجلسة: رضوان زيادة</b></p>	<p>15:45 - 15:15</p>



المشاركون

---

الملخصات



## أحمد إدعلي

أستاذ محاضر في العلوم السياسية بجامعة ابن طفيل في المغرب. حاصل على شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية من جامعة محمد الخامس في الرباط عام 2006. وهو عضو "مخبر العلوم القانونية والسياسية" في كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بجامعة ابن طفيل. تتوزع اهتماماته البحثية بين الفلسفة السياسية، وتحليل النظم والسياسات العامة، ودراسة التحولات السياسية والاجتماعية في العالم العربي. له أبحاث منشورة، آخرها "الدوران السعودي والإيراني في اليمن وأثرهما في مسلسل الانتقال السياسي"، و"الدينامية الاحتجاجية لحركة 20 فبراير بين الوهج والضمور: دراسة لأشكال التأيير والتأيير المضاد".

## المسألة الدستورية والانتقال الديمقراطي في جنوب أفريقيا

تسعى هذه الورقة إلى تسليط الضوء على الدستورية البراغماتية في جنوب أفريقيا، حيث توصل الفاعلون بالانتقال الدستوري الديمقراطي لتيسير مسيرة الانتقال وإنجاحها، واحتكموا إلى المسلسل التأسيسي التوافقي والشامل سبيلًا إلى وقف دوامة العنف، ووظفوا القاعدة الدستورية لإعادة بناء المؤسسات على نحو ديمقراطي. وتروم الورقة كشف المنطق الملهم للهندسة الدستورية الجديدة. وتسعى إلى لفت الانتباه تجاه بعض المشكلات التي تكشف حدود المعيارية الدستورية، وتبرز تمدد الماضي في الحاضر.

خلصت الورقة إلى أن تجربة جنوب أفريقيا جسدت نموذجًا للترابط بين مسلسلي الانتقال الدستوري الديمقراطي والانتقال الديمقراطي؛ إذ اهتدى المتفاوضون إلى قواعد دستورية عملت كـ "نواظم" لخفض منسوب التردد واللايقين الملازم للفترات الانتقالية. وقد ساهم المتفاوضون، بتوسلهم بمنطق التوافق، في تحويل معياري للمجتمع والدولة. كما أظهرت التجربة حسنة المسلسل التأسيسي الشامل، فجودة الأطر السياسية والقانونية والهندسة المؤسساتية كانت مدينة للطابع الشمولي لذلك المسلسل. ونجح الدستور، عبر إخضاع الجيش للسيطرة المدنية، في النأي به من حمى السياسة، وجعله حاميًا للتجربة الديمقراطية. وإذا كانت الإرادة الداخلية المصممة وقودًا حيويًا للانتقال، فإن نجاح مساراته يرتكز أيضًا بإسناد العامل الخارجي لدينامية الانتقال. ومثلما تبدو مظاهر نجاح تجربة الانتقال الدستوري في جنوب أفريقيا مفيدة للدول التي تعرف تجارب تحوّل، فإن الحدود التي تعترض تلك التجربة تساعد أيضًا على استخلاص بعض الدروس. فسيرورة الانتقال ليست فقط ظاهرة قانونية، كما أن مجهود كل من المعيرة ووضع نواظم دستورية - على أهميته - ليس كافيًا لتجسيد قيم الديمقراطية. فالديمقراطية تختنق أنفاسها في غياب سياسات فاعلة تترجم المعيار الدستوري إلى قيمة وواقع معيش.





## أحمد حسين

باحث في المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ومدير تحرير دورية "سياسات عربية". حاصل على شهادة الدكتوراه في العلاقات الدولية من جامعة فلورنسا بإيطاليا. عمل أستاذاً مساعداً في كلية العلوم السياسية بجامعة دمشق. تتركز اهتماماته البحثية في نظريات العلاقات الدولية.

### التجربة الدستورية للاتحاد الأوروبي: السياقات والاختلافات

مثّلت المعاهدات المشتركة بين الدول الأعضاء في الجماعة الأوروبية European Community-EC، منذ تأسيسها في خمسينيات القرن الماضي، الإطار القانوني الناظم لعملية التعاون والتكامل ضمن مؤسساتها. وفي كل مرة تتوسع فيها الجماعة وتضم أعضاء جددًا كانت المفاوضات بين الدول الأعضاء تفضي إلى معاهدات جديدة تتناسب وعملية التكامل والتعاون، على نحو جعل من تجربة التعاون والتكامل الأوروبية نموذجًا مميزًا في نجاحها بين دول كانت حتى وقت قريب متنافرة ومتحاربة. وقد دخلت دول الجماعة الأوروبية مرحلة جديدة من التعاون والتكامل أفضت إلى توقيع معاهدة ماستريخت Maastricht Treaty في عام 1992، انتقلت بموجبها الجماعة الأوروبية إلى اتحاد أوروبي European Union-EU شكلاً ومضموناً، وهو ما يدل على تأسيس مرحلة جديدة من الأنشطة والسياسات الأوروبية المشتركة ضمن مؤسسات اتحاد له بنى مؤسسية جديدة، تطمح دوله الفاعلة إلى أن يملأ الفراغ الذي خلفه انهيار الاتحاد السوفياتي، ويحل محله، بوصفه فاعلاً دولياً له تأثيره في السياسات الدولية.

استمر التكامل والتعاون الأوروبي من خلال سلسلة من المعاهدات (أمستردام عام 2007، ونيس عام 2000)، حتى نضج القرار لدى الدول الأعضاء في الاتحاد نحو إعداد مسودة "معاهدة دستور" أوروبي مشترك. وجرى مقارنة معاهدة الدستور الأوروبي آنذاك بالمؤتمر الذي عقد في مدينة فيلادلفيا Philadelphia عام 1787 الذي صاغ دستور الولايات المتحدة الأمريكية، حيث تضمنت أجنده الدستور الأوروبي الانتخاب المباشر لرئيس المفوضية الأوروبية، وتوسيع دائرة التصويت بالأغلبية المؤهلة، لتشمل مناطق عمل مشتركة أوسع بين الدول الأعضاء. تناول الورقة استعراض تجربة دستورية لمنظمة دولية، هي الاتحاد الأوروبي، من خلال البحث في السياقات التي قادت إلى صياغة معاهدة الدستور ومضامينها، والأساليب التي قادت إلى الإخفاق في تصديقها من جهة الدول الأوروبية، وما نتج من ذلك من انتقال إلى توقيع معاهدة لشبونة الإصلاحية.



## حسن عبد الرحيم بوهاشم السيد

أستاذ القانون العام بكلية القانون بجامعة قطر. حاصل على شهادة الدكتوراه في القانون من جامعة إيست أنجليا بالمملكة المتحدة عام 2003. يتولى منصة القضاء في محكمة قطر الدولية بمركز قطر للمال بصفة قاضي غير متفرغ، وهو عضو بجمعية المحامين القطرية، وعضو بمجلس جامعة قطر. كان عميداً لكلية القانون بجامعة قطر منذ تأسيسها إلى عام 2010. تتضمن مجالات اهتمامه البحثية القانون الدستوري، وأنظمة الحكم، والمحكمة الدستورية، وقانون الجنسية، والعقود الإدارية. من أحدث كتبه: "المدخل لدراسة القانون الدستوري القطري" (2020)، و"وقفات دستورية" (2018). ومن دراساته الأخيرة "العوامل المؤثرة في فاعلية مجالس الشورى القطرية".

## الدستور الديمقراطي ودساتير السلطة الواحدة:

### دراسة لدساتير دول الخليج العربي

تحدد هذه الورقة خصائص الدستور الديمقراطي ضمن إطار عام يبرز جانبيه الشكلي والموضوعي. ويستند أساس تحديد هذه الخصائص إلى مفهوم الديمقراطية ذاتها، وذلك بالبحث في مدى مشاركة الشعب في وضع دستور بلده، وإقراره، وتعديله، ومدى كفاءة الدستور لحقوق الأفراد وحياتهم وتقديره ضمانات التمكين من ممارستها، ومدى مشاركة الشعب في شؤون بلده العامة واختيار أعضاء السلطات العامة، ومدى التوازن بين هذه الأخيرة ووجود آليات لمراقبتها ومساءلتها. تسلط الورقة الضوء على دساتير دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الست، للكشف عن مدى توافر هذه الخصائص فيها، أو قربها منها، أو بعدها عنها.

تم تقسيم الورقة إلى ثلاثة مباحث: أولها، طريقة إعداد الدستور وإجراءات تعديل مواده، وثانيها خصائص الدستور الديمقراطي المتعلقة بالحقوق والحريات العامة، ويهتم ثالثها بسبر أغوار السلطات العامة ليبرز خصائص الدستور الديمقراطي.



## رشاد توام

أستاذ وباحث في جامعتي النجاح الوطنية وبيروت، حاصل على شهادة الدكتوراة في القانون العام من جامعة تونس المنار عام 2018. وعمل سابقاً مستشاراً لوزير العدل والمعهد القضائي. وإضافة إلى التدريس، شغل مراكز إدارية وإشرافية في جامعات بيروت، الاستقلال للعلوم الأمنية، والخليل. وهو عضو مؤسس في المنظمة العربية للقانون الدستوري. نُشرت له عدة كتب ودراسات، وله كتاب محكم قيد النشر، بعنوان "الدولة في الجندي: الجيش وتغيير النظام الدستوري في مصر".

## خطوة إلى الخلف: تداعيات الهندسة الدستورية للانتقال على العملية التأسيسية في مصر وتونس

ما بين دستورين "كبيرين"، أحدهما سابق، سقط بأسلوب ثوري، وآخر جديد لاحق، تسنُّه "السلطة التأسيسية"، تدخل الدولة في مرحلة انتقالية تحتكم فيها عادة إلى "دساتير صغيرة"، يضعها "المؤسس الانتقالي"، لتؤدي دور الجسر بين الدستورين في تنظيم الانتقال والعلاقة بين السلطات، إلى حين صدور الدستور "الكبير" الجديد. ولما كان المؤسس الانتقالي يتولى "السلطة" خارج المشروعية الدستورية، ولما كانت العرضية والغرضية سمتين أصيلتين للدساتير الصغيرة يجب ألا تتجاوزها، فإن السؤال يلحُّ حول مدى أثر المؤسس الانتقالي في تشكيل السلطة التأسيسية، وإرث دساتيرها الصغيرة في الدستور الكبير. أثارت هذه الورقة هذا السؤال، متناولةً التجريبتين المصرية والتونسية، بوصفهما حالتين دراستين في سياق مفازن، ضمن نطاق زمني يبدأ بسقوط رأس النظام مطلع عام 2011، وينتهي بسريان الدستور الكبير الحالي فيهما مطلع عام 2014؛ بهدف فهم تداعيات الهندسة الدستورية للانتقال إلى العملية التأسيسية، وما أنتجته من نظام دستوري قائم اليوم في الدولتين.

تعالج هذه الورقة هذا الموضوع انطلاقاً من تحقُّق المؤسس الانتقالي في عموم التجربة المصرية، والفترة الأولى من الانتقال في التجربة التونسية، لجهات إما فردية (رئيس الجمهورية المؤقت في كلتا الحالتين) وإما عسكرية (حالة مصر). وبخصوص مقارنة "أثر" المؤسس الانتقالي المصري، تبين أنه تدخل في تشكيل السلطة التأسيسية وتوقيته وحمائته، مساهماً في تعقيد الانتقال. أمّا في تونس، فلم يكن له سوى تدخل شكلي، على نحو انعكس على سلاسته وسلاسة الانتقال كُله (نسبياً). أمّا بخصوص مقارنة "الإرث"، فلو حظ أنه كان طفيفاً عمومًا. ففي تونس، كانت الجهة التي وضعت الدستور الصغير هي ذاتها التي وضعت الدستور الجديد (المجلس الوطني التأسيسي)، وهو الأمر الذي لم يحدث في الحالة المصرية. وقد لوحظ أن الترسخ الدستوري (في الدستور الجديد) الذي حظيت به مؤسسات فاعلة خلال الانتقال في مصر، لم تنبئ به الدساتير الصغيرة (حاليًا المحكمة الدستورية ومجلس الدولة)، أو أنبأت به بشكل محدود (حالة الجيش). ومن ثمّ اتضح أن ذلك الترسخ يردُّ إلى لحظة صياغة الدستور ذاتها، وهي التي تحكم فيها المؤسس الانتقالي من خلال مقارنة "الأثر". كما لوحظ أن الدساتير الصغيرة في التجربة المصرية - مقارنةً بالتجربة التونسية نسبيًا - وظفت بشكل يخالف ما توصي به أدبيات الانتقال الديمقراطي.



## سيمون بدران

أستاذ مساعد بكلية القانون في جامعة الشارقة. حاصل على شهادة الدكتوراه في القانون العام من جامعة مونبلييه بفرنسا عام 2014. وهو مقرر للجنة العلمية للمنظمة العربية للقانون الدستوري. تتنوع اهتماماته البحثية بين القانون الدستوري والنظم السياسية وفلسفة القانون. له عدة بحوث منشورة منها: "المذهب الوضعي الاجتماعي لليون دوغي ومساهمته في حلحلة الأزمات الدستورية اللبنانية"، و"الأثار القانونية للإنترنت على سيادة الدول: الاستقلالية الدستورية نموذجًا".

## تطعيم الشائبة البرلمانية بألية القرعة: نحو معالجة جذرية لمثالب الديمقراطية التمثيلية في لبنان

دفعت النكسات المتتالية التي تتعرض لها "الديمقراطيات الليبرالية الغربية" إلى أن يطرح عدد من الباحثين "تطعيم" الأنظمة التمثيلية بألية القرعة، وتحدهم رغبة في الإبقاء على النموذج الديمقراطي التمثيلي، وعدم الانزلاق في شرك "الديمقراطية المباشرة"، رافضين الاعتراف بالاقتراع الانتخابي كألية وحيدة لشرعنة إسناد المناصب السياسية والتشريعية في الدولة. في هذا السياق، لم يشكل النظام السياسي اللبناني، القائم على الاقتراع الانتخابي، استثناءً لما تتعرض له الأنظمة التمثيلية حول العالم؛ إذ لم يزل العامل الطائفي، وما يترتب عليه من محاصصة فئوية مذهبية، يسهم في ضرب جسمه السيادي، بل ويقطع طريق أي محاولة لعودة الانتظام في عمل مؤسساته الدستورية. وهو حال نجح فيه أصحاب المصالح الخاصة الرأسمالية في الهيمنة على الفضاء السياسي، وتحكموا في مجريات الانتخابات التي يشهدها لبنان بصورة شبه دورية؛ ما أقصى مطالب الفئات الشعبية الفقيرة.

وبخلاف المدخل السائد الذي يعتمد إصلاح النظام الطائفي، يتمحور طرح الورقة على الاستعانة بألية القرعة لتعزيز المنظومة الدستورية الوطنية كمدخل للإصلاح، وذلك من خلال الانتقاء العشوائي لأعضاء مجلس الشيوخ. وهو النظام الذي لم يبصر النور حتى يومنا هذا، على الرغم من التنصيص الدستوري المباشر والصريح على ضرورة إنشاء مجلس الشيوخ منذ عام 1990. تحاول هذه الورقة الإجابة عن الأسئلة التالية: ما المبررات التي دفعت الباحثين في أدبيات النظم الديمقراطية إلى إعادة طرح تطعيم المنظومات الدستورية المعاصرة بألية القرعة؟ وهل لهذه الألية من مزايا خاصة؟ وما التحديات التي سيواجهها مهندسو هذا النموذج التشريعي الفريد والجذري ضمن المفهوم التقليدي للشائبة البرلمانية؟ وكيف لألية إسناد المناصب السياسية عشوائياً، بواسطة القرعة، أن تُنشئ التزامات وتدفع مواطني الدولة إلى التقيد بها؟ وهل في إمكان النظام السياسي اللبناني أن يتحول إلى "حالة" ممثلة لإسناد المناصب التشريعية بواسطة القرعة في الدول التي تعاني مجتمعاتها انقسامات عمودية؟



## شاكر الحوكي

أستاذ مساعد في القانون العام والعلوم السياسية بكلية الحقوق والعلوم السياسية بجامعة المنار (في تونس). حاصل على شهادة الدكتوراه، وعلى التأهيل الجامعي في العلوم السياسية. له مجموعة من البحوث المنشورة في مسائل الفكر السياسي والقانون العام والقانون الدستوري والعدالة الانتقالية، من بينها: "الشباب والثورة: هل تصلح المقاربة الجيلية أساساً لقراءة الثورة التونسية؟"، ضمن كتاب "الشباب والانتقال الديمقراطي في البلدان العربية"، الصادر عن المركز العربي.

## الدستور التونسي 2014: التدويل والانتقال الديمقراطي

في ضوء ما تميز به الدستور التونسي من إدراج مكثف لحقوق الإنسان والحريات العامة، تتناول الورقة علاقة هذا الدستور بمسألة التدويل، بوصفها إحدى الظواهر المستجدة التي باتت تطبع أدبيات القانون الدستوري بطابعها ولم يعد من الممكن تجاهلها، ولا سيما أنّ تونس تشق طريقها نحو الديمقراطية. ويعني التدويل تسرّباً متصاعداً للقواعد الدولية داخل الأنظمة الدستورية من أجل المواءمة بين الدساتير المحلية وجملة المعايير الدولية المتعلقة بالديمقراطية وحقوق الانسان، وهو ما يظهر أثره من خلال إقرار الدساتير بالالتزام بالمعاهدات الدولية والاعتراف بأهمية القانون الدولي وضرورة احترامه؛ ولهذا تحدد طبيعة الدساتير وفقاً له، في علاقتها بالحريات والسيادة وانخراطها في المنظومة القانونية الدولية.

تهدف الورقة إلى معرفة مدى استجابة الدستور التونسي لشروط التدويل ومقتضياته، غير أنّ البحث قادنا إلى نتائج لم تكن متوقعة في البداية؛ إذ تبين أن المشرع الدستوري لم يخضع لقواعد التدويل الكلاسيكي، وأنه لم ينخرط في المنظومة القانونية الدولية، كما كان مرتقباً، وأنه حافظ على مفهوم تقليدي ومبدئي للسيادة بوصفه القانون الأعلى للدولة، وهي التي تضعه سلطة مختصة من أجل تنظيم العلاقة بين الحاكم والمحكومين؛ إذ لم يخضع للمعايير الدولية، ولم يأخذ بمقترحات المنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية، إلا في حدود ما كان يراه مناسباً ومطابقاً لتصوراته. كما أنه لم ينص على القانون الدولي، بوصفه مرجعية الحقوق والحريات في الدستور، بل عمد إلى نحت مسلك آخر نحو اعتماد المرجعية الإسلامية والحفر عميقاً في ثنايا الخصوصية التونسية، ليتضح بذلك أن الديمقراطية ليست قالباً موحداً وجاهزاً يمكن تصديره إلى كل الشعوب كما هو من دون تغييرات، بل بوسع الدول أن تسجّل حقوقها في المشاركة الحضارية في المكتسب المعاصر، من دون تبعية عمياء أو خضوع للقوالب الجاهزة.



## عباس عمار

أستاذ القانون الدستوري والنظم السياسية في كلية الحقوق والعلوم السياسية بجامعة مصطفى اسطمبولي – معسكر بالجزائر. حاصل على شهادة دكتوراه الدولة من جامعة السانبا - وهران بالجزائر عام 2015. وهو عضو مخبر "الأدوات القانونية للسياسة العقارية في الجزائر"، بجامعة مصطفى اسطمبولي. تتنوع اهتماماته البحثية بين القانون الدستوري، والنظم السياسية، والقضاء الدستوري، والرقابة البرلمانية. له عدد من البحوث والكتب المنشورة منها: "دراسات دستورية في إسناد السلطة وممارستها والرقابة عليها" (2007)، و"تأملات حول مسار الإصلاحات الدستورية في الجزائر" (2015).

## توسيع إخطار المجلس الدستوري الجزائري لأعضاء البرلمان: انفتاح معقلن

عرف القضاء الدستوري في الجزائر إصلاحاً جوهرياً بموجب التعديل الدستوري عام 2016، وقد سمح بانفتاح المجلس الدستوري على أعضاء البرلمان، وتمكينهم من إخطاره؛ من أجل مراقبة دستورية القوانين والمعاهدات والتنظيمات، الأمر الذي منح المعارضة البرلمانية، على الخصوص، فرصة المشاركة في العملية التشريعية، غير أن كل ذلك يتوقف على إجراءات الإخطار. تتساءل الورقة: إلى أي مدى ساهم هذا الانفتاح في تفعيل الدور الرقابي للمجلس الدستوري وتعزيز تدخله لفرض احترام السلطات لقواعد الاختصاص والإجراءات، مع حماية الحقوق والحريات المكفولة دستورياً؟ وتبين الورقة مجال الاختصاص الرقابي الواسع للمجلس الدستوري الجزائري الذي يمتد إلى مختلف أنواع التشريع، في مقابل سلطة تحرك مقيّدة بإخطار من سلطات حددت على سبيل الحصر، لتتناول بعد ذلك الإجراءات المطبقة على إخطار البرلمانين ودورها في عقلنته.

وتخلص إلى أن شروط الإخطار وإجراءاته الصعبة قد حالت دون تمرير البرلمانين لأي إخطار بشأن عدم دستورية بعض النصوص القانونية التي أثارت جدلاً في أروقة البرلمان على غرار قوانين المالية، لأسباب منها تشتت المعارضة وتغليبها لمصالحها الضيقة، وحصر الإخطار البرلماني بين مرحلتَي التصويت والإصدار بالنسبة إلى القوانين العادية، وقبل الإصدار بالنسبة إلى التنظيمات والمعاهدات، وما فرضته مبالغة في النصاب المطلوب لإخطار المجلس الدستوري، فضلاً عن غياب الإرادة السياسية لإشراك المعارضة في العملية التشريعية. وتوضح الورقة أيضاً أن مشروع التعديل الدستوري حاول معالجة هذه الأسباب من خلال استبدال المجلس الدستوري بمحكمة دستورية. وتنتهي الورقة إلى توصيات، منها تقليص العدد المطلوب لإخطار البرلمانين إلى أربعين نائباً أو خمسة وعشرين عضواً في مجلس الأمة، مع إخضاع التنظيمات والأوامر التشريعية للرقابة الدستورية اللاحقة لصدورها، وكذا إمكانية إخطار المحكمة الدستورية بشأن الخلافات التي قد تحدث بين السلطات الدستورية؛ قصد تفسير بعض أحكام الدستور.



## عبد اللطيف المتدين

أستاذ القانون العام والعلوم السياسية في جامعة مولاي إسماعيل بالمغرب. حاصل على شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية من جامعة لافال بكندا عام 2005. عضو بجمعيات دولية مختصة بالعلوم السياسية والقانون الدولي. مهتم بقضايا القانون الدستوري والتحول نحو الديمقراطية، والقانون الدولي والعلاقات الدولية، وحقوق الإنسان والحريات العامة. نشر بحوثاً عديدة في حقول الاختصاص، في مجلات دولية محكمة.

## الدستور وسيادة الشعب: علاقات القوة في نصوص الدستور المغربي

تبحث هذه الورقة في علاقات القوة التي أحاطت بمراجعة الدستور المغربي في تموز/ يوليو 2011، في ظل سياق سياسي هيمنت عليه أحداث الربيع العربي، وترصد هذه العلاقات في نصوص الدستور من خلال الاختصاصات المسندة إلى الفاعلين السياسيين في المجالات التنفيذية والتشريعية والقضائية. كما تبحث في دوافع التعديلات الدستورية وقدرتها على الاستجابة لتطلعات المحكومين، ثواراً ومحافظين، وفي مدى تمثيلها لحقيقة موازين القوة السائدة قبل صياغتها، وأثناءها، وبعد إقرارها، وفي مدى تحقيقها للمعايير الديمقراطية وتعبيرها عن سيادة الشعب. وعلى إثر احتجاجات 2011، وما عرضه الملك محمد السادس من رغبة في اعتماد "إصلاحات جديدة وشاملة"، جرى تعيين لجنة استشارية لمراجعة الدستور هُتمَّتْها التشاور مع المنظمات الحزبية والنقابية، ومع الفعاليات الجمعوية والفكرية، لوضع مقترح دستوري، يتم رفعه إلى الملك لعرضه على الاستفتاء. ودعت حركة 20 فبراير وبعض النقابات وأحزاب المعارضة اليسارية إلى مقاطعة هذا الاستفتاء. وفي المقابل، دعت أحزاب، مشاركة في الحكومة أو موالية لها، إلى التصويت بالإيجاب على مشروع الدستور، معتبرةً أن التعديلات المعروضة خطوة في اتجاه الديمقراطية.

حافظ دستور 2011 على جوهر النظام السياسي الذي وضعه دستور 1962 المتمثل بضمان هيمنة الملك على كافة المجال السياسي. ورغم تبني الدستور مبدأ الفصل بين السلط، فإن الاختصاصات الواسعة التي منحها للملك لا تحقق هذا المبدأ. فالملك يسمو على كافة السلط، ويمكنه التدخل لتوجيه جميع الفاعلين في النظام السياسي والاقتصادي والاجتماعي، وتحديد مختلف السياسات العامة، حتى أصبح الدستور أداةً لدسترة سلطات الملك أكثر منه أداةً لتنظيم ممارسة السلطة. وخلصت الورقة إلى إثبات صحة الفرضية التي انطلقت منها، والتي تعتبر أن مكانة الملكية في الدستور أضعفت سيادة الشعب بهيمنتها على ميزان للقوة توجد داخله أطرافاً تُساعد في الحكم ولا تحكم.



## عبد الوهاب الأفندي

رئيس معهد الدوحة للدراسات العليا بالإناة، والعميد السابق لكلية العلوم الاجتماعية والإنسانية بالمعهد. حاصل على شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية من جامعة ريدينغ عام 1989. عمل منسقاً لبرنامج الإسلام والديمقراطية بمركز دراسات الديمقراطية بجامعة وستمنستر في لندن منذ عام 1998، ودبلوماسياً في الخارجية السودانية (1990-1997)، وصحفيًا في بريطانيا، حيث تولى إدارة ورئاسة تحرير عدة مطبوعات (1982-1990). حاضر في عدة جامعات كبرى في مختلف أنحاء العالم. كان أستاذًا وباحثًا زائرًا في معهد كريستيان ميكلسن بالنرويج، وجامعة نورثويسترن بشيكاغو، وجامعة أكسفورد، وجامعة كامبريدج، والمعهد الدولي للفكر والحضارة الإسلامية بماليزيا.

## المعضلة الدستورية في السودان: الهوية والقانون والسياسي

تناقش الورقة فرضية مفادها أنّ الأزمة السياسية المزمّنة في السودان هي في جوهرها أزمة دستورية، تتلخص في العجز عن التوافق في إطار دستوري يعزز الاستقرار الديمقراطي. وتتبع الورقة جذور هذه الأزمة الدستورية منذ بداية الحكم الاستعماري الذي قام على ازدواجية مثلثة بين دعاوى سيادة مصر على السودان من جهة، ودعاوى السلطنة العثمانية بالسيادة على مصر؛ ومن ثمّ السودان من جهة ثانية، ثم واقع الهيمنة البريطانية الفعلية الكاملة على السودان ومصر معًا. أرسى الحكم الاستعماري واقعًا جمع فيه الحاكم العامّ كل السلطات المدنية والعسكرية في يديه، ووحد كل مركبات السلطة المدنية في قبضته، من تنفيذية وتشريعية وقضائية. وقد تمثل لبّ المعضلة في أنّ الضمانات الدستورية التي كان يجب أن تُحصّن النظام الديمقراطي ضدّ الانقلابات، وتحفظ حقوق ومصالح الجميع، ظلت هي في ذاتها محور التجاذب. فخلال الحقب الانتقالية الأربع التي مرّ بها السودان أثناء بداية الانتقال نحو الاستقلال (1953-1956)، شهدت البلاد فترات توافق قصيرة أعقبتها فترات ديمقراطية مضطربة (انتهت على التوالي في الأعوام: 1958، 1969، 1989)، ولم تستطع القوى السياسية خلالها التوافق في إطار دستوري يحمي الديمقراطية. وأدى هذا بدوره إلى اندلاع حروب مدمرة.

تتبع الورقة محاولات التوافق المتكررة في دستور سوداني على أسس ثابتة مستقرة، وتوضح النقاط التي عوّق التنافس حولها هذه المحاولات. وتخلص الورقة إلى أنّ التركيز في جهود حسم الأزمة السودانية يجب أن يكون في اتجاه تحرك خلاق نحو بناء دستوري متين، يعزز مرونة الحراك الديمقراطي بضمانات دستورية راسخة تمنع انهياره، وإلى أنّ الحل لا يمكن أن يكون بصيغة دكتاتورية، بل يجب أن تكون الضمانات ذات طبيعة ديمقراطية، مثل المحاكم الدستورية الواسعة السلطات. وهذا يعني أنّ الأولوية في تعزيز عملية الانتقال الديمقراطي في السودان يجب أن تكون لبناء مؤسسات دستورية راسخة، وليس لصفقات وقتية ذات أهداف قصيرة الأمد. إنّ الأمر يتطلب قدرًا كبيرًا من التجرد الوطني، والإبداع الفكري والنظري أيضًا.





## عدنان نويوة

أستاذ مساعد في القانون بالمعهد العالي للدراسات التكنولوجية ببنزرت. حصل على شهادة الدكتوراه في القانون العام من كلية الحقوق والعلوم السياسية بتونس عام 2018. باحث بمخبر قانون العلاقات الدولية والأسواق والمفاوضات في كلية الحقوق والعلوم السياسية بتونس. تتعدد اهتماماته البحثية بين قضايا مكافحة الفساد وحقوق الإنسان. شارك في عدة مؤتمرات علمية ببحوث، من أحدثها: "الفساد في المبادلات التجارية الدولية والتحكيم التجاري الدولي"، و"مكافحة الفساد في إطار العدالة الانتقالية في تونس"، مترجم الى الإنجليزية في دورية "المنتقى".

## الحكامة ومكافحة الفساد في الدساتير العربية لفترة ما بعد ثورات الربيع العربي

تبنت الدساتير العربية بعد ثورات الربيع العربي مبادئ وقواعد وإجراءات ومؤسسات جديدة للحكامة الجيدة ومكافحة الفساد؛ من أجل محاصرته وتضييق الدائرة حوله، غير أن تلك المبادئ وما يرتبط بها من سياسات تحمل في طياتها خطر البقاء "حبراً على ورق"، بسبب صعوبات مرتبطة بضعف دولة القانون، والهوة التي كانت تفصل باستمرار النص القانوني عن الممارسة. تسعى الورقة إلى سبر هذه الدساتير الجديدة، أو المعدلة، لاستجلاء الكيفية التي تعامل بها واضعو الدساتير مع مسألة الحكامة ومكافحة الفساد. وقارنت ما تضمنته تلك الدساتير من بنود جديدة تتصل بالمسألة، ومنها إعلان التزام الدولة بمكافحة الفساد والنص على إحداث هيكل متخصص ذات صبغة وقائية أو زجرية. وتنطلق الورقة من أن دراسة هذه البنود لن تكون ذات جدوى ما لم يتم ربطها بجملة البنود التي تتصل بممارسة السلطة، وبضمان الحقوق الإنسانية. وتركز الورقة على مسألة الحكامة ومكافحة الفساد من خلال تقسيم السلطات من جهة أولى، ومن خلال حماية الحقوق والحريات في الدساتير العربية من جهة ثانية. وتبين الورقة أن ثمة صعوبات قانونية وسياسية اعترضت القواعد الدستورية المتعلقة بمكافحة الفساد، وتأمين عمليات تطبيق الدساتير في جوانبها المتعلقة بتوزيع السلطات وضمن توازنها.

وتخلص الورقة إلى وجود ارتباط وثيق بين نجاعة القواعد الدستورية المرتبطة بمكافحة الفساد ونجاعة المبادئ والأحكام المتصلة بتوزيع السلطة وحماية حقوق الإنسان باعتبارها تشكل جوهر الدساتير قديماً وحديثاً، وأن القيمة المضافة لقواعد مكافحة الفساد إنما تكمن في ربطها بالديمقراطية وبتعديل ممارسة السلطة عن طريق الفهم المتجدد للتفريق بين السلطات، وعن طريق مؤسسات الرقابة الدستورية التي غدت اليوم ضرورة لضمان حسن التفاعل بين النصوص الدستورية والقوانين الأقل منها مرتبة وبين النصوص الدستورية والممارسة السياسية في مجال مكافحة الفساد.



## عمر البوكري

أستاذ مشارك في القانون العام بكلية الحقوق والعلوم السياسية في جامعة سوسة بتونس. حاصل على شهادة التأهيل الجامعي في القانون العام في عام 2010. عضو الجمعية التونسية للقانون الدستوري، وجمعية الدراسات حول الانتقال الديمقراطي. تتركز اهتماماته البحثية في حقلي القانون الدستوري والنظم السياسية. نُشرت له عدة مؤلفات منها "الإصلاحات الدستورية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بعد الربيع العربي" (بالإنكليزية)، و"سياسات الدمج في الانتخابات الانتقالية بتونس" ضمن كتاب "تطوير الممارسات الانتخابية" (بالإنكليزية، 2104).

## اختيار النظام السياسي في المسار التأسيسي التونسي وتداعياته

اعترضت المسار التأسيسي التونسي صعوبات عديدة، كان أبرزها ما ارتبط ببناء التوافق حول الخيارات الدستورية في داخل مجلس ظلت تشقه توجهات سياسية وفكرية وأيديولوجية مختلفة. وقد كان اختيار النظام السياسي من أصعب مهمات المجلس الوطني التأسيسي (2011-2014)، وأهمها على الإطلاق؛ نظراً إلى طبيعة الرهانات المرتبطة به، والتحديات الكبيرة التي اعترضته. لقد كانت للأطراف الفاعلة فيه أهداف واستراتيجيات مختلفة. ورغم ذلك حصل التوافق فيما بينها رغم صعوبته، وانتهى الأمر إلى اعتماد صيغة النظام شبه الرئاسي الذي يلبي تطلعات هذه الأطراف بدرجات متفاوتة. وكان ذلك مؤشراً إيجابياً دالاً على قدرة الأطراف الفاعلة على التوصل إلى حلول وسطية يقبل بها الجميع. لكن سرعان ما أصبح النظام شبه الرئاسي الذي جاء به دستور 2014 محل انتقادات؛ بسبب ما أنتجه من توتر داخل جهاز السلطة التنفيذية على وجه الخصوص.

تخلص الورقة إلى أنّ بناء نظام ديمقراطي يضمن توازن السلطات ويحول دون عودة الاستبداد كهدف للتحول، ظل محلاً للاختلاف، وبدا النظام شبه الرئاسي حلاً وسطاً بين التطلعات المختلفة للقوى السياسية، وإجابة معقولة عن جميع التخوفات. غير أنّ التوافق الذي حصل خلال المسار التأسيسي سرعان ما تبين هشاشته مع تطبيق الدستور الجديد، وظهور عديد الصعوبات التي اعترضت النظام السياسي. في المقابل، لا يمكن إنكار أنّ هذا النظام أدخل تغييراً مهماً على منظومة الحكم وديناميكية جديدة غير معهودة تقوم على التوزيع الفعلي للسلطات وعدم تركيزها في جهة معينة على حساب المؤسسات الأخرى من جهة، وعلى تفعيل آليات الرقابة الحقيقية فيما بين السلطات وخاصة رقابة السلطة التشريعية على الحكومة من جهة أخرى.



## عمر إحرشان

أستاذ القانون العام والعلوم السياسية في جامعة القاضي عياض بمراكش. حاصل على شهادة الدكتوراه في القانون العام من جامعة الحسن الثاني بالدار البيضاء عام 2011. رئيس المركز المغربي للأبحاث وتحليل السياسات. له عدة دراسات وبحوث منشورة، منها: "الأساس في دراسة المصطلح القانوني"، و"الحقوق والحريات في ظل حالة الطوارئ: أعطاب التشريع والملاءمة والتنزيل".

## التطور الدستوري بالمغرب: العلاقة بين السياق السياسي والنص القانوني وأثرها في التحول نحو الديمقراطية

تنطلق هذه الورقة من اعتبار كتابة الدستور لحظة تأسيسية تشكّل تمريناً ديمقراطياً للشعوب، وتجسيداً لإرادة العيش المشترك، واختياراً لقدرتها على تدبير الاختلاف ليصبح تنوعاً وعامل قوة. ولذلك، فإنّ الدستور وسيلة لما بعده؛ إذ لا فائدة في وثيقة دستورية مستنسخة، أو مفروضة قهراً، أو لا تُحترم مقتضياتها عند التطبيق، أو لا تُراعى مبادئها في التشريعات التي تتولد. ترصد الورقة التجربة الدستورية والسياسية المغربية، من خلال علاقة النص الدستوري بالسياق السياسي الذي يفرزه، وأثر ذلك في ديمقراطية البلاد. وهي تجربة غنية بسبب طول مدتها، وتنوع مساراتها، وعدم ثبات منحائها، وغزارة مخرجاتها. تم ترصد حركة الفاعلين، وتأثير ميزان القوى في الوثيقة الدستورية شكلاً ومضموناً، وأثر هذه الوثيقة في الحياة السياسية، سواء كان ذلك في الانتخابات أو المؤسسات التي تفرزها أو الثقة المجتمعية التي تحظى بها؛ من أجل النظر إن كانت تستجيب لمتطلبات التحول نحو الديمقراطية.

نسعى، كذلك، إلى توضيح مفارقة اتسمت بها التجربة المغربية، وهي شبيهة - إلى حد بعيد - بالتجربة التونسية في زمن الرئيس زين العابدين بن علي. وتتمثل هذه التجربة في عدم تناسب مستوى تحديث الدولة مع منسوب ديمقراطيتها. وقد استنتجنا أن الانتقال نحو الديمقراطية قد يكون من خلال بوابة الدستور أو غيره، ويمكن، في المقابل، أن يشكل الدستور مدخلاً للتمكين للسلطوية إن لم يشتمل على ضمانات حقيقية أو شابت مضامينه "المناطق الرمادية" التي تفتح الباب على مصراعيه للتأويل المتناقض بحسب رغبات من يملك السلطة.



## كمال جلاب

أستاذ التعليم العالي في القانون الدستوري والمؤسسات الدستورية بجامعة الجلفة بالجزائر. حاصل على شهادة الدكتوراه في القانون العام من جامعة البليدة بالجزائر عام 2012. تتركز بحوثه في مجال القانون الدستوري، ويركز على موضوعات دولة القانون، والقضاء الدستوري والحقوق والحريات الفردية. له عدة مؤلفات وبحوث منشورة، منها: "سلطة المجلس الدستوري الجزائري في تفسير الدستور"، و"الشكوى الدستورية أمام المحكمة الدستورية الفيدرالية الألمانية"، و"مبدأ الفصل بين السلطات في اجتهاد المجلس الدستوري الجزائري".

## دولة القانون الديمقراطية: إشكالية المفهوم ومتطلبات الدسترة

تقارب الورقة إشكالية بناء مفهوم لدولة القانون الديمقراطية، يجمع بين مبدأ دولة القانون في بعده الدستوري، والديمقراطية بوصفها قيمةً سياسية، وذلك من خلال البحث عن القيمة المشتركة بين المفهومين التي تصلح أن تكون أداةً دستورية خادمة لعملية التحول الديمقراطي. وتقدم الورقة تحليلاً لفكرة الحقوق الدستورية بوصفها عاملاً مشتركاً، مؤكدةً ضرورة تجاوز المفهوم الشكلي لدولة القانون، والتركيز على الحقوق والحريات بوصفها قيمةً جوهرية يجب أن يعكسها القانون، والبناء - في الوقت ذاته - على مفهوم الديمقراطية الدستورية، بوصفها صيغةً حديثة للديمقراطية، تسمح بتجاوز أزمات الديمقراطية التمثيلية التقليدية. وتبين الورقة أن الحقوق والحريات العامة تشكل الرابطة الذي يجمع بين دولة القانون والديمقراطية. ولهذا، يشكل النص عليها في الدستور، في حزمة "حقوق دستورية" ذات قيمة عليا، مطلباً أساسياً لدسترة دولة القانون الديمقراطية. ويؤدي القضاء الدستوري دوراً مهماً في تحقيق دولة القانون الديمقراطية بوصفه مبدأً دستورياً، من خلال التوفيق بين القيم الدستورية المتنازعة، سواء تلك المتعلقة بالحقوق التي لها قيمة دستورية، أو تلك التي تتعلق بالأهداف التشريعية التي تملك الأغلبية وضعها وتنفيذها في النظام الديمقراطي.

وتلخص الورقة إلى أن التوفيق بين سلطة الأغلبية المُستمدّة من المبدأ الديمقراطي من جهة، وممارسة الحقوق والحريات الفردية من جهة أخرى، يُعتبر أحد التحديات الأساسية التي يمكن أن تواجه أي عملية تحول ديمقراطي في مسارها الدستوري، وأن دولة القانون الديمقراطية، باعتبارها مبدأً دستورياً، ستساهم في ضمان أن يكون القانون، الذي يُفترض أن تخضع له الدولة، محسباً للبعد الشكلي للقاعدة القانونية باعتبارها نتاج عملية تشريعية تحتكرها الأغلبية، وأن يكون جوهره متعلقاً في الوقت ذاته بالقيم والمبادئ الدستورية العليا، ولا سيما تلك التي تتعلق بالحقوق الدستورية.



## محمد المساوي

أستاذ التعليم العالي المشارك بجامعة ابن زهر في المغرب. حاصل على شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية من جامعة القاضي عياض مراكش عام 2010، وشهادة التأهيل الجامعي من جامعة ابن زهر عام 2015. تتنوع اهتماماته البحثية ما بين القانون الدستوري والفكر السياسي وحقوق الإنسان. له عديد المنشورات العلمية، منها "القانون الدستوري والنظم السياسية" (2017). شارك في مؤلفات جماعية، منها "السياسة بين التواصل والعنف في المجال السياسي العربي: محاولة للفهم في ضوء نظرية الفعل التواصلية لهابرماس"، ضمن كتاب "العنف والسياسة في المجتمعات العربية المعاصرة: مقاربات سوسيولوجية وحالات" (2017).

## الدستور المغربي 2011 وإشكالية تقييد سلطات الملك التنفيذية

شهد المجال السياسي الغربي في العصر الحديث جدلاً حول إمكانية تقييد سلطات الملك، صاحب السيادة ومصدر الدستور. وحتى تتحقق وظيفة الدستورية، أصبحت سلطات الملك رمزية، حيث انتقلت السلطة السياسية للمؤسسات السياسية، وانتقلت معها فكرة التقييد لمجال الحكومة من دون فضاء الملك، وهو ما أدى إلى بروز مفهوم الملكية البرلمانية. لقد كانت وظيفة الدستور في النظام السياسي المغربي محل صراع سياسي بين الفاعلين في كل المحطات التي ارتكز فيها النقاش حول سلطات الملك، والتي دارت بين المؤسسة الملكية - بوصفها فاعلاً مركزياً ساعياً إلى جعل فضاء الملك مجالاً خارج الدستورية - والمعارضة التي راهنت على تحويل سلطات الملك إلى سلطات رمزية تحقق فكرة الدستورية. وتمثل الأزمة السياسية التي عاشها المغرب عام 2011، دورةً جديدةً لهذا الجدل، وتجدد الطرح لفكرة الملكية البرلمانية، لكن بمعانٍ متعددة؛ حيث ضغطت حركة 20 فبراير والقوى المساندة لها من أجل تكريس المفهوم الغربي للملكية البرلمانية، في حين سعت المؤسسة الملكية والنخب المساندة لها إلى بلورة مفهوم خاص للملكية الدستورية البرلمانية، على نحو يحتفظ فيه الملك بالسلطة التنفيذية.

وقد وظف المشرع الدستوري مفهوم الملكية البرلمانية، وحاول تقييد سلطات الملك التنفيذية، وبالخصوص سلطة تعيين رئيس الحكومة والوزراء، لكن في ظل فراغات تسمح بالتأويل. وفي مرحلة تنفيذ الدستور، ومع خفوت الضغط الاجتماعي الذي كان تمارسه حركة 20 فبراير، استطاعت المؤسسة الملكية عبر التأويل والممارسة، تكريس مفهومها للملكية البرلمانية، حيث حافظ الملك على سلطته التنفيذية. فبدلاً من أن يكون الدستور وسيلة لتقييد سلطات الملك، كان أداةً لتدبير الأزمة.



## محمد أحمد بنيس

أستاذ باحث في المركز الجهوي لمهن التربية والتكوين بطنجة. حاصل على شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية من جامعة محمد الخامس في الرباط عام 2004، وعلى التأهيل الجامعي من جامعة عبد المالك السعدي في تطوان عام 2019. تتنوع اهتماماته البحثية بين قضايا التحول الديمقراطي والنخب السياسية والعدالة الانتقالية. له العديد من الأبحاث المنشورة، منها: "حقوق الإنسان: جدل الكونية والخصوصية في أداء الدولة المغربية في مجال الحقوق والحريات"، و"لبرلة من دون ديمقراطية: دور العوامل الخارجية في استقرار السلطوية المغربية".

## دستورانية التحول الديمقراطي في إسبانيا

أسهمت عوامل كثيرة في نجاح تجربة التحول الديمقراطي في إسبانيا، أهمها توافقُ النخب في دستور جديد استوعب تناقضاتها الأيديولوجية والسياسية وأعاد صياغتها في منظومة جديدة. وأدّى الدستور دوراً كبيراً في ترويج هذا التحول بتأطيره للتوافق الاجتماعي والاقتصادي والسياسي الذي شهدته إسبانيا في الفترة 1976-1978. تهدف الورقة إلى مساءلة دستورانية التحول الديمقراطي في إسبانيا وتفكيك حلقاتها التأسيسية، بتسليط الضوء على الكيفيات التي أسهمت، من خلالها، في تدبير تناقضات التحول الدستوري في ظل الشرعية الفرנקوية، وتخطي المشكلة التأسيسية التي واجهت الفاعلين، وتأطير التوافقات التي انبنت عليها معادلة هذا التحول، وإعادة بناء الدولة الإسبانية وفق توازنات تتجاوز الإرث السياسي والنفسي للحرب الأهلية، كل ذلك انطلاقاً من التساؤل المركزي التالي: إلى أي حدّ ساهمت المسألة الدستورية في تأطير التوافقات التي توصلت إليها نخب النظام السابق والمعارضة ومواكبتها، وصولاً إلى النجاح في تحويلها إلى تعاقد دستوري وسياسي تُشكّل المشروع الديمقراطي عنوانه العريض؟

وتخلص الورقة إلى أن دور النخب في فهم ضرورة عدم تفكيك النظام السابق دفعة واحدة، وتجنب التفاضلات الحادة، صنع ديمقراطية هادئة. وجرى القطع مع المبادئ والقيم التي استندت إليها شرعية النظام السابق، مع الحرص على الطابع التوافقي لهذه القطيعة. وقد رضيت نخبة نظام فرانكو بالانخراط في وضع وثيقة دستورية ديمقراطية، أنضجتها التوافقات الموازية، كان أبرزها وأكثرها دلالة التوافق في انبثاق السلطة التأسيسية من داخل هذا النظام. وما كان لهذا التحول أن ينجح دون التوافق في دستور 1978 الذي أنهى عقوداً من الانقسام المجتمعي، وفتح المجال للاعتراف المتبادل بين مختلف القوى الاجتماعية والسياسية. وقد قدمت الخبرة الإسبانية حالةً فريدة لعلاقة المسألة الدستورية بالتحول الديمقراطي، فقد غدا التحول آليةً لإضفاء الشرعية على الدستور وعملية إعادة بناء المجتمع والدولة.



## محمد باسك منار

أستاذ القانون الدستوري وعلم السياسة بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية في جامعة القاضي عياض بمراكش. حاصل على شهادة الدكتوراه في القانون العام من جامعة محمد الخامس بالدار البيضاء عام 2009. تتنوع اهتماماته البحثية بين قضايا الديمقراطية والتحول الديمقراطي، والانتخابات والدستور، والحركات الاحتجاجية. له عديد المؤلفات، منها كتاب "المشهد السياسي في المغرب: دراسات في سياقات ومآلات ما بعد دستور 2011" (2018). وهو عضو مؤسس، وباحث رئيس، في المركز المغربي للأبحاث وتحليل السياسات. كما أنه عضو مؤسس في مختبر الأبحاث القانونية وتحليل السياسات بجامعة القاضي عياض.

## دستور المغرب 2011: حدود التفعيل المؤسساتي والقانوني

تتناول الورقة بالتحليل والنقد مسار التفعيل المؤسساتي والقانوني لدستور 2011 الذي ظل يحمل الخصائص الجوهرية للهندسة الدستورية السابقة، في حين أنه استحدث - بفعل تأثير سياق الاحتجاجات العربية - مضامين متقدمة. هذا الوضع دفع الباحثين والمهتمين إلى زعم مفاده أنه في الإمكان اغتنام الهوامش المتاحة من أجل تفعيل الدستور تفعيلاً ديمقراطياً يقطع مع الممارسات السلطوية السابقة. انطلاقاً من ذلك، تستهدف الورقة بحث مدى فاعلية الدستور في الواقع، من خلال تتبع دقيق لمسار إحداث المؤسسات وإصدار القوانين التنظيمية التي نص عليها دستور 2011. وخلال ذلك تطرح الورقة عدة تساؤلات، منها: أكرس تفعيل الدستور القطيعة مع الطبيعة السلطوية لما قبل دستور 2011 أم استمر النظام السياسي بخصائصه السابقة نفسها؟ وهل اتجه تفعيل الدستور نحو الديمقراطية، أو على الأقل نحو انفتاح يحقق "الانتقال الثاني الكبير" للملكية؟ وما عناصر القطيعة، والخط الفاصل، في ظل انجذاب المضامين المتقدمة في نص الدستور إلى الوراثة، والتأخر في تطبيقها، وفرض منحى محافظ في تأويلها؟

وتبين الورقة فشل رهان التفعيل الديمقراطي، في ظل نظام دستوري لا يزال يحافظ على الجوهر غير الديمقراطي. لقد عرف التفعيل المؤسساتي اختلالات تؤكد غياب التوازن المؤسساتي بين مؤسسة ملكية سامية وحاكمة من ناحية، ومؤسسات تابعة يقيدتها "دستور غير مكتوب" من ناحية أخرى. وظلت تنحدر المبادئ والحقوق الدستورية وتعجز عن إظهار الدلالة الديمقراطية لمضامين الدستور. ومرجع ذلك إلى الصياغة المرنة، وإعمال تأويل دستوري محافظ، ابتغي الإبقاء على الخصائص الجوهرية للنظام السياسي لما قبل دستور 2011. وقد أنتج ذلك "عائقاً دستورياً مزدوجاً"؛ يقوم على مستوى النص الدستوري بالحفاظ على تراتبية السلطة والخصائص الجوهرية السابقة نفسها، رغم بعض المضامين المتقدمة، رفقة عائق "دستور مخزني" غير مكتوب يعاند المضامين الديمقراطية التي فرضتها حاجة التكيف الظرفي مع السياق الاحتجاجي.



## محمد بليّض

باحث حاصل على شهادة الدكتوراه في القانون العام والعلوم السياسية من جامعة محمد الخامس عام 2020. تتنوع اهتماماته البحثية بين دراسة الحركات الاجتماعية، وقضايا الهوية والتنوع الثقافي. له عديد البحوث، منها: "الحركة الأمازيغية في المغرب بين الثقافي والسياسي"، و"مفهوم التسامح عند الحركة الأمازيغية في المغرب"، و"الحقوق اللغوية والثقافية، وسؤال دولة الديمقراطية في المغرب".

## التيارات الإسلامية والأمازيغية ودورها في مسار مراجعة الدستور المغربي عام 2011

تتمحور هذه الورقة حول دور كل من التيارات الأمازيغية والإسلامية في مسار وضع الوثيقة الدستورية المغربية عام 2011، من خلال مقارنة إشكالية مرتبطة بكيفية تعاطي المشرع الدستوري مع مطالب هاتين الحركتين، وهما الحاملتان لمشروعين مجتمعيين - مختلفين، بل متناقضين. وتوسعى إلى الوقوف على كيفية التوفيق بين هذه المتناقضات داخل الوثيقة الدستورية. فضلاً عن الاختلافات المتعلقة باللغة والثقافة، تنادي التيارات الأمازيغية، في مجملها، بالدولة المدنية التي يتم فيها تحييد المجال الديني عن دائرة السياسة، في حين تنادي التيارات الإسلامية بغير ذلك. تنطلق الورقة من فرضيتين؛ تحاول الأولى ربط مشاركة هذه التيارات في مسار المراجعة الدستورية بتعميق السلوك الديمقراطي، خاصة حينما يرتبط الأمر بإعداد الوثيقة التي ترسم العلاقة بين الحاكم والمحكوم، في حين تذهب الثانية إلى أنه حينما تغيب الثقافة الديمقراطية لدى الفاعلين، فإن هذه المشاركة تتحول إلى عامل سلبي. وفي ضوء ضغوط الحركتين، مثّلت لحظة المراجعة الدستورية فرصة لهما لتكثيف الطلب على الوثيقة الدستورية، وللضغط على المشرّع؛ قصد الاعتراف بمطالبهما، متوسلتين البحث عن تحالفات داخل دوائر أيديولوجية قريبة بالنسبة إلى كلٍّ منهما.

وتخلص الورقة إلى أن هذه الصراعات تجلّت في الوثيقة الدستورية، وأن المشرع الدستوري قد تعامل معها بشكل براغماتي، من دون اللجوء إلى الحسم في الاختيارات والتوجهات؛ ما أفرز وثيقةً دستورية قابلة للتأويلات المتعددة. فقد نصّت على الدولة الدينية من خلال "الإسلام دين الدولة"، لكنها نصّت، في المقابل، على مجموعة من المبادئ التي تخص الدولة المدنية: حرية ممارسة الشعائر الدينية، والمساواة بين الجنسين. وفيما يتعلق بدسترة اللغات والثقافات، قام المشرّع الدستوري بترسيم دسترة اللغتين العربية والأمازيغية، وحاول كسّر الثنائية الثقافية: الإسلامية العربية والأمازيغية، بالتنصيص على روافد أخرى كالحسانية والأندلسية والمتوسطية والأمريكية. وفي الأخير، لم تؤسس الوثيقة للانتقال الديمقراطي؛ إذ تحولت إلى وثيقة لتدبير الأزمة والخروج منها.





## محمد شفيق صرار

محامٍ وأكاديمي، شغل منصب رئيس الهيئة العليا المستقلة للانتخابات في تونس بين كانون الثاني/ يناير 2014 وأيار/ مايو 2017. حاصل على شهادة دكتوراه الدولة في القانون العام (2008)، والشهادة الدولية في معهد التعليم عن بعد "كورث بوش" بسويسرا (2007). يعمل أستاذًا محاضرًا في كلية الحقوق والعلوم السياسية بتونس. تولى رئاسة قسم العلوم السياسية في جامعة تونس المنار. وهو عضو مؤسس في المنظمة العربية للقانون الدستوري. شغل عضوية الهيئة العليا لتحقيق أهداف الثورة والإصلاح السياسي والانتقال الديمقراطي، وكان عضوًا نشطًا في لجنة الخبراء في هذه الهيئة.

## التوافق في مسار وضع الدستور التونسي: الضرورة والحدود

تتناول الورقة التجديد في أسلوب وضع الدستور عبر الجمعية التأسيسية المستندة إلى ضمانات توافقية، والتي سارت في مسار الاقتراع، من خلال الهيئة العليا للإصلاح، وعبر الانتقال الديمقراطي، وإنجاز أهداف الثورة. كما تفحص المقاربة التشاركية التي استهدفت إشراك المجتمع المدني والخبراء في أعمال اللجنة التأسيسية، وبينت وسائل ذلك. وأخيرًا، تبين دور التوافقات في تجاوز الأزمات التي مرت بها عملية التأسيس الدستوري، ودور الحوار الوطني الذي قادته قوى المجتمع المدني؛ لتأمين عملية الانتقال الديمقراطي، وإنجاز الدستور. وتتطرق الورقة إلى مضامين التوافق الدستوري التي أسست للانتقال الديمقراطي، وكيفية سعيه إلى تكريس الحقوق والحريات، وبينت بعضًا من عيوبه، خصوصًا ما يتعلق بتنظيم المؤسسات وعلاقاتها البيئية. تعرج الورقة على مسألة الهوية والمرجعية، بوصفها نموذجًا للمسائل الخلافية خلال مرحلة وضع الدستور، وكيفية بروز الاختلافات بين المؤسسين حول المرجعية الفلسفية والدينية للدولة، وعلاقة التشريع بالسرعة، وما نجم عن ذلك من مسائل تتعلق بالإرث وحقوق المرأة والمساواة. في حين جاء التوافق حول التوطئة والفصلين الأول والثاني، فضلًا عن تركيبة المحكمة الدستورية.

وتظهر الورقة التوافقات حول المؤسسات السياسية، وكيفية التوصل - رغم تعقيدات الموضوع - إلى اختيار النظام الهجين القائم على الجمع بين ثنائية السلطة التنفيذية (رئيس دولة من جهة، ورئيس حكومة يعكس الأغلبية البرلمانية من جهة أخرى)، مع ثنائية التمثيلية الشعبية بانتخاب رئيس الدولة والبرلمان مباشرة من البرلمان. وتخلص الورقة إلى أن المسار التأسيسي التونسي قد جاء متميزًا في سياقه، وفي آلياته ومضمونه، لكن بعد ستة أعوام من وضع الدستور، ما زالت الآراء متناقضة من حيث تقييم المسار، وهي تصل إلى درجة المناداة بضرورة الإصلاح الدستوري، من دون تشخيص دقيق للخلل وأسبابه وطرق إصلاحه.



## محمد نعيمة

أستاذ علم اجتماع التنظيمات بمعهد التنمية الاجتماعية بالرباط. حاصل على شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية من جامعة محمد الخامس بالمغرب عام 2019. باحث بمركز الدراسات والأبحاث في العلوم الاجتماعية، وعضو فريق العمل بمرصد أميركا اللاتينية. تتمحور اهتماماته البحثية حول الحركات الاجتماعية في دينامياتها الداخلية والخارجية في المغرب. كما يهتم بدور الحركات الاجتماعية في الانتقال الديمقراطي في العالم العربي وأميركا اللاتينية. يهتم في الوقت الراهن بدراسة الحركات المضادة للعنصرية بالولايات المتحدة الأميركية. له عدة بحوث، منها "محدودية نظرية الاختيار العقلاني في سوسيولوجيا الحركات الاجتماعية: حالة حركة 20 فبراير وحراك الريف في المغرب".

## التعديل الدستوري طريقًا إلى الانتقال الديمقراطي في تشيلي

تتناول الورقة مكانة المسألة الدستورية في التحول الديمقراطي الذي عرفته الدولة التشيلية في أواخر ثمانينيات القرن الماضي. لقد أظهرت كيفية معالجة المسألة الدستورية إبان عملية التحول الديمقراطي اختلافات بينة من بلد لآخر، بحيث تتخذ هذه المعالجة في بعض هذه البلدان شكل وضع دساتير جديدة؛ في حين تكتفي في بعضها الآخر بتعديل دساتير قائمة كما في حالة تشيلي موضوع هذا البحث. تهدف الورقة إلى بيان أن النجاح الذي حققته تجربة الانتقال الديمقراطي في تشيلي، لا يخلو من حدود ترتبط أساسًا بالمسألة الدستورية، خاصةً عبر استمرار ما عُرف بالجيوب السلطوية في الدستور الموروث عن الحكم العسكري، لكن تظل لها أسباب أخرى تقترب بالإشكال الاقتصادي الذي ظل يطرحه الخيار النيوليبرالي المتبع منذ إرساء الدكتاتورية.

وتخلص الورقة إلى نتائج عدة، منها أن الحركات الاجتماعية أدت دورًا مهمًا في الاحتجاج السلمي المتواصل ضد النظام العسكري. غير أن المسار الاحتجاجي يلزمه، في لحظة معينة من تطوره، أن يبحث عن السبل الكفيلة بالتقاطع والالتقاء مع المسار السياسي. وهنا، نكون أمام نتيجة أخرى توصل إليها البحث، وتخص ارتهان نجاح العملية الانتقالية بمدى قدرة القوى الديمقراطية على تجاوز اختلافاتها السياسية والأيدولوجية ونسج تحالفات بينها؛ من أجل التمكن من قيادة المسار الانتقالي. وفي هذا الصدد، تبين الورقة أن النضال السياسي والاجتماعي في أي مجتمع لا يغني عن قيام النخب التي تقود المسلسل الانتقالي بتسطير أسس وقواعد دولة القانون في وثيقة دستورية تكون بمنزلة القانون الأسمى المعبر عن عقد اجتماعي معين بين الحكام والمحكومين.



## مروة فكري

أستاذة العلوم السياسية في كلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة. حاصلة على شهادة الدكتوراه من جامعة نورث إيسترن بالولايات المتحدة في موضوع "الدبلوماسية العامة في عصر الإعلام الإقليمي" عام 2010. باحثة مختصة في نظرية العلاقات الدولية والعلاقات الدولية والسياسات المعاصرة في الشرق الأوسط، وزميلة سابقة بمنتدى الدراسات عبر القومية في برلين بألمانيا. من بين اهتماماتها قضايا التحول الديمقراطي في العالم العربي، وقد قدمت العديد من الأبحاث المنشورة بالعربية والإنكليزية في هذا المجال، اختصت بأدوار وسائل الإعلام العربية والدولية في سياق الربيع العربي، ومعوقات التحول الديمقراطي في البلدان العربية. نُشر لها كتاب "المتقف العربي وم تلازمة ميدان تيانانمن" (2016).

## تصميم الدساتير وبناء الثقة: دراسة في تجارب الانتقال الديمقراطي من منظور مقارن

تبحث هذه الورقة في دور عملية تصميم الدساتير في الدفع بأطراف الانتقال الديمقراطي نحو التعاون، بدلاً من الصراع في ضوء ما تتسم به عملية الانتقال الديمقراطي من قدر كبير من عدم اليقين فيما يتصل بالمستقبل. وتركز على أربع حالات ناجحة في تحقيق الانتقال الديمقراطي (بولندا، وتشيلي، وجنوب أفريقيا، وإندونيسيا) للوقوف على العوامل المشتركة التي ساهمت في هذا النجاح. وتُعنى بسبر الترتيبات الدستورية التي أُديرت وفقاً لها عمليات الانتقال، وذلك اعتماداً على مفهوم تصميم الدساتير، باعتباره مفهوماً أوسع من مجرد النصوص. وعبر منهجها المقارن، تتوصل الورقة إلى أن عملية تصميم الدستور عملية سياسية اجتماعية أكثر منها قانونية، وإلى أنها تتطلب قدرًا كبيراً من المساومات والمفاوضات، كما تتطلب مساعي لإحداث التوازن وتوافقاً والملاءمة بين الفواعل وتكوينات سياسية واجتماعية قائمة.

وقد عكست الحالات محل الدراسة اختيار مسار الاستمرارية الدستورية خلال الفترة الانتقالية، باستثناء حالة جنوب أفريقيا. كذلك، اتخذ الانتقال في الحالات الأربع مساراً تدريجياً، لا ثورياً، حيث استغرق التفاوض والمساومة عدة أعوام. كما اتسمت عملية تصميم الدستور في الحالات جميعها بالشمول؛ إذ لم يُستبعد أيّ فاعل من الفواعل السياسية الأساسية، بما فيها عناصر النظام القديم، والقوى المتحالفة معه، بغض النظر عن الجرائم أو الفضائل التي تم ارتكابها في الماضي. وهذا ما أدى في أغلب الحالات إلى التعامل مع العدالة الانتقالية بعيداً عن منطق الانتقام أو تصفية الحسابات. وتميزت الحالات الأربع بتبني ترتيبات تحدّ من السلطة المطلقة للأغلبية Counter majoritarian لتبديد الكثير من المخاوف، وبناء الثقة بين الأطراف السياسية في ظل مناخ عدم اليقين والتشكك الذي يسود فترات الانتقال. ومن هنا، تظهر أهمية استخدام الفترة الانتقالية لترسيخ الثقة بين الخصوم السياسيين وتعزيز روح التعاون فيما بينهم.



## مسلم بابا عربي

محاضر بقسم العلوم السياسية في جامعة قاصدي مرباح في ورقلة. حاصل على شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية من جامعة الجزائر عام 2017. تتنوع اهتماماته البحثية بين قضايا العلاقات المدنية – العسكرية، والإصلاح السياسي بالمنطقة العربية. مهتمٌ بقضايا الدستور والتحول الديمقراطي بالمنطقة العربية. نشر عددًا من الدراسات المحكمة، وله كتاب بعنوان: "صناع الرؤساء: بحث في سرديات الظاهرة العسكرية بالجزائر" (2019). وهو عضو هيئة تحرير مجلة الناقد للأبحاث السياسية.

## التدبير الدستوري للانتقال السياسي في الحالة الجزائرية: هل تلبى المسالك الدستورية القائمة مطالب الحراك الشعبي؟

تعالج هذه الورقة مسألة الترتيبات الدستورية للمرحلة الانتقالية، كواحدة من القضايا الجوهرية في مسار الانتقال السياسي، وما تطرحه السجلات السياسية في السياق الانتقالي حول مضامين الوثيقة الدستورية الموروثة من المرحلة الماضية، وموقعها من التغيير السياسي المنشود. وتقارب الورقة الموضوع من خلال الحالة الجزائرية والحراك الذي تشهده منذ شباط/ فبراير 2019، حيث كان المنطق الثوري يفرض تجاوز الأطر الدستورية القائمة، بوصفها إحدى وسائل الشرعنة الشكلية للمنظومة السياسية المنهارة، إلا أن الرغبة في ضمان شرعية المسار ومنع حالة الفراغ المؤسساتي دفعت إلى اتجاه آخر. من هنا، تحاول الورقة تطبيق المقولات الأساسية للدستورانية الانتقالية Transitional Constitutionalism على واقع التجربة القائمة في الجزائر لمعرفة مدى إمكانية إنجاز التغيير السياسي السلمي عبر الآليات، أو الترتيبات، الدستورية المستمدة من النصوص الموروثة.

وتخلص الورقة إلى أن التجربة الجزائرية، مقارنةً بحالات عربية مشابهة، تميزت بفرض المؤسسة العسكرية لمخطط سياسي لإدارة المرحلة الانتقالية، مستندةً إلى تدابير دستورية مستمدة من النصوص السارية، لم تكن مقنعةً بالنسبة إلى من رأوا في هذه الترتيبات تقييداً لمسار التغيير الذي يرجح كفة إعادة إنتاج المنظومة القائمة على حساب إمكانية إنجاز التغيير السياسي السلمي. وما يشكل نوعاً من السابقة في الحالة الجزائرية هو اقتصار مفهوم الحل الدستوري على المقترضات الحرفية لمنطوق النص الدستوري، من دون تعديلات دستورية جزئية، ولا مراجعة جوهرية للبنية الموروثة، ومن دون توظيف لما تتيحه التدابير الدستورية الانتقالية من أدوات لتجاوز مأزق عدم استيعاب تحديات اللحظة السياسية. وبيّنت الورقة أن القوى المحافظة تمكنت، عبر توظيف انتقائي للمقتضيات الدستورية، من التحكم في مسار إدارة المرحلة الانتقالية، واختزلت مسار العملية السياسية في شغل منصب رئيس الجمهورية، في حين أنها لم تتجاوزها في مناسبات عديدة لتنفيذ أجندة سياسية تخدم حصر مجال التغيير في مستوى محدود.



## نضال المكي

باحث بجامعة لافال بكندا. حاصل على شهادة الماجستير في القانون العام من كلية العلوم القانونية والسياسية والاجتماعية بتونس عام 2004. عضو بعد من الهيئات العلمية ومنسق المركز المتعدد الاختصاصات للبحوث حول أفريقيا والشرق الأوسط بكندا. تتمحور أبحاثه حول العلاقة بين القانون الدولي والمنظومات القانونية الوطنية العربية والانتقال الديمقراطي في الدول العربية. له عديد المقالات في مجلات دولية محكمة وفي منشورات جماعية.

## تأثير القانون الدولي لحقوق الإنسان في الدساتير العربية الجديدة

تهدف هذه الورقة إلى الإجابة عن سؤالين، هما: ما تأثير القانون الدولي لحقوق الإنسان في الدساتير العربية الجديدة؟ وهل يمكن أن يسهم هذا التأثير في إنجاح الانتقال الديمقراطي وتركيز أنظمة ديمقراطية في الدول العربية التي اعتمدت دساتير جديدة؟ وتعتمد الورقة في الإجابة عن هذين السؤالين دراسة تأثير القانون الدولي لحقوق الإنسان في الدساتير التي تمّ اختيارها، بوصفها حالات للدراسة، على مستوى المسار التأسيسي، ومستوى النصّ الدستوري ذاته. وتبيّن الورقة أن التطوّرات الحديثة في القانون الدولي تذهب في اتجاه بلورة قاعدة قانونية مفادها ضرورة الإعداد الديمقراطي للدساتير الجديدة، سواء عبر الجمعيات التأسيسية المنتخبة انتخاباً عاماً ومباشراً، أو عبر الاستفتاء. ومن الطبيعي أن بناء الدولة والمنظومة القانونية كلّها على أساس ديمقراطي يضع اللبنة الأولى والأساسية على طريق بناء الدولة الديمقراطية، وهو ما يكسب مسألة طريقة إعداد الدستور أهمية قصوى. أمّا على مستوى محتوى النصّ الدستوري ذاته، فيبدو تأثير القانون الدولي لحقوق الإنسان واضحاً وجليّاً، سواء في مستوى ما يتعلّق به من إشارة مرجعية في الدساتير (وإن بدرجات مختلفة بين الدساتير التي تمّ تناولها)، أو المعجم الحقوقي الذي يجد جذوره أساساً - في القانون الدولي، أو تقنيات حماية الحقوق المعترف بها، أو المؤسسات الدستورية الداعمة للديمقراطية.

وتلخص الورقة إلى مجموعة من النتائج أهمّها التباين بين الدساتير الثلاثة التي وقعت دراستها على مستوى شكل المسار التأسيسي. وتؤكد وجود رابط سببي بين المسار التأسيسي الديمقراطي وتركيز نظام أكثر انفتاحاً وديمقراطية (الحالتان التونسية والمغربية)، وتؤكد أن العكس صحيح أيضاً (الحالة المصرية). وتلخص الورقة، أيضاً، إلى حدوث تراجع مهمّ، وإن كان هذا التراجع نسبياً ومتفاوتاً بحسب الدولة، بسبب الريبة والتحفّظ إزاء القانون الدولي لحقوق الإنسان؛ ما يبشّر بإمكانية انفتاح أكبر للأنظمة السياسية، خاصة في تونس والمغرب، وتركيز أعمق للديمقراطية، واحترام لحقوق الإنسان.



الخبراء

---

الملخصات



## ألفت محمد الدبعي

أستاذة مساعدة في علم الاجتماع بجامعة تعز في اليمن. حاصلة على شهادة الدكتوراه في علم الاجتماع من الجامعة الأردنية عام 2010. تحاضر في علم اجتماع المرأة، وعلم الاجتماع القانوني، وعلم الاجتماع السياسي. كانت عضواً في مؤتمر الحوار الوطني باليمن الذي انعقد بعد "ثورة فبراير 2011"، وعملت ضمن فريق العدالة الانتقالية والمصالحة الوطنية عام 2013. شاركت في صياغة مسودة الدستور اليمني الجديد الذي جاء وفقاً لمخرجات مؤتمر الحوار الوطني عام 2015. كما شاركت، بصفتها عضواً، في المجموعة الاستشارية لمبعوث الأمم المتحدة في جنيف في مشاورات السلام في اليمن في كانون الأول/ ديسمبر 2018. لها العديد من المساهمات العلمية في مجال العدالة الانتقالية والديمقراطية، ومشاركة المرأة، وقضايا العنف ضد النساء. نُشر لها كتاب توثيقي عن الثورة اليمنية بعنوان "مسيرة الحياة: الضوء القادم من تعز بعيون نائرة" (2012).

## المسألة الدستورية في اليمن بعد ثورة 2011

مثلت المبادرة الخليجية الإطار السياسي والقانوني للتسوية بعد "ثورة فبراير 2011". ورافق نقل السلطة عقد مؤتمر للحوار الوطني لبحث أولويات التغيير، وللتأسيس لدستور جديد. سعى المؤتمر الذي حمل شعار "الشعب يكتب دستوره" لضمان مشاركة واسعة من كل مكونات المجتمع اليمني، وتم استحداث دائرة للمشاركة الشعبية دعت المواطنين للتقدم برؤاهم حول الدستور، بمن فيهم شباب الثورة والمثقفون والأكاديميون وقوى المجتمع المدني. وما تلقاه المؤتمر من مقترحات من الأفراد والمنظمات وجد طريقه إلى لجنة صياغة الدستور لاحقاً. وكان ذلك دافعاً للوعي الشعبي بأهمية الدستور، الذي يمثل ضمانة للحفاظ على حقوقه وإنجاز أهداف ثورته. وشكلت وثيقة الضمانات دعماً لتنفيذ التوافقات التي خرج بها المتحاورون، غير تحديدها لمعايير تشكيل اللجنة الدستورية، وألية عملها. وتلقت الهيئة الوطنية للرقابة على تنفيذ مخرجات الحوار مسودة الدستور للمراجعة وضمن التزامها بمرجعية وثيقة الحوار.

حرصت لجنة الصياغة على وضع مسودة دستورية تعكس تطلعات اليمنيين للتغيير، وتتعاطي مع مشكلات المجتمع الرئيسة، واعتمدت التوافق سبيلاً. استمعت اللجنة إلى العديد من الخبراء المحليين والخبراء العرب والأجانب؛ ما منح اللجنة معيئاً يناسب مسعاها للتأسيس الدستوري لمشروع الفدرالية الذي يتناسب مع واقع اليمن. لقد يسر اعتماد وثيقة مؤتمر الحوار إطاراً مرجعياً لصياغة مسودة الدستور التوصل إلى عديد التوافقات، وعزز الحقوق والحريات، ودسترة حقوق النساء والشباب، فضلاً عن وضع ضمانات لعدم عودة التسلطية. وقد تعثرت الوثيقة بسبب اختلاف الفرقاء، وجاءت الحرب لتعطلها. وما زالت هذه المسودة تنتظر انتهاء الحرب لتعود أساساً لعقد اجتماعي جديد في اليمن.





## توم غينسبرغ

يشغل غينسبرغ منصب أستاذ ليو سبيتز للقانون الدولي، وباحث لودفيغ وهيلدا وولف، وأستاذ في العلوم السياسية بجامعة شيكاغو. يركّز في عمله على القانون الدولي والمقارن من منظور متعدد التخصصات. حائز على بكالوريوس في الدراسات الآسيوية ودكتوراه في القانون ودكتوراه في التشريع والسياسة الاجتماعية من جامعة كاليفورنيا في بيركلي. كتابه الأحدث هو "إنقاذ الديمقراطية الدستورية"، وقد ألفه بالاشتراك مع عزيز الحق. ومن كتبه السابقة: "المراجعة القضائية في الديمقراطيات الجديدة" (2003) الذي حصل على جائزة سي هيرمان بريتشيت من الجمعية الأمريكية للعلوم السياسية، و"صمود الدساتير الوطنية" (2009) الذي حصل أيضاً من الجمعية الأمريكية للعلوم السياسية على جائزة أفضل كتاب، و"المكانة القضائية" (2015). يشارك حالياً في إدارة مشروع الدساتير المقارنة الذي تموله مؤسسة العلوم الوطنية، ويهدف إلى جمع وتحليل دساتير جميع الدول القومية المستقلة منذ عام 1789. عمل قبل التحاقه بتدريس القانون، مستشاراً قانونياً لمحكمة المطالبات الإيرانية - الأمريكية في لاهي، هولندا، ويعمل حالياً مع وكالات تنمية دولية وحكومات عدة في مجال الإصلاح القانوني والدستوري. وهو عضو في الأكاديمية الأمريكية للفنون والعلوم.

## الحق في الخروج على السلطة في القانون الدستوري المقارن

متى تكون الانتفاضة ضد سلطة ظالمة أمراً مبرراً؟ لم يكتسب هذا السؤال أهمية كبيرة لشعوب الشرق الأوسط في الوقت الحاضر فحسب، بل كان موضع اهتمام عميق لمؤسسي الولايات المتحدة أيضاً. فمن خلالهم، حصلت الدساتير الحديثة على أسسها. ولعله من غير المفاجئ إذن أن تسمح دساتير دول عديدة لشعوبها بالوقوف في وجه حكوماتها، أو حتى الإطاحة بها في ظل ظروف معينة. لكن قلماً أُجري حتى الآن، تحليل منهجي وتجريبي عن مدى انتشار هذا الحق المزعوم في المقاومة ضمن الدساتير الوطنية، أو الحوافز التي تدفع صنّاع الدساتير إلى تبني هذا الحق. يحاول هذا المقال تنفيذ هذه المهمة، اعتماداً على بيانات مشروع الدساتير المقارنة لتوضيح توزّع مواد "الحق في المقاومة" وأدائها الوظيفي. ويخلص إلى دور هذه المواد في الكشف عن المقاصد المهمة للدساتير.



## عمار بوضياف

أستاذ القانون العام بكلية الحقوق والعلوم السياسية بجامعة تبسة الجزائرية وعميدها الأسبق. رأس المجلس العلمي للكلية خمس عهديات. وهو رئيس فريق التكوين في شهادة الدكتوراه في شعبة الحقوق، ضمن تخصص القانون العام - المؤسسات الدستورية والإدارية. شغل رئاسة مجلس أخلاقيات المهنة الجامعية في جامعة تبسة. له عديد المؤلفات والأبحاث العلمية في مجال القانون.

### مطالب الحراك الشعبي عام 2019 في الجزائر والمشروع التمهيدي لتعديل الدستور

في خلال الحراك الشعبي السلمي الكبير الذي انطلق منذ شباط/ فبراير 2019، رفعت قوى التغيير عديد الشعارات، وقد كان في مقدمتها رفض ترشح عبد العزيز بوتفليقة رئيس الجمهورية - آنذاك - لعهدة خامسة. ومن جملة ما طالب به الحراك تحديد العهديات الرئاسية، والحد من هيمنة السلطة التنفيذية، وإقرار استقلال البرلمان، واستقلال القضاء، مع توفير المزيد من الضمانات، واستقلال جهات الرقابة الأخرى على اختلاف أنواعها، وإنشاء هيئة مستقلة لتنظيم الانتخابات، وأخلة الحياة العامة، والحد من المحسوبية والرشوة واستغلال النفوذ، وتكريس المزيد من الحقوق والحريات، وغيرها كثير. وثمة ارتباط ترصده هذه المداخلة بين مطالب الحراك الشعبي المختلفة وما ورد في مشروع تعديل الدستور عام 2020 الذي أشرف على إعداده فريق خبراء بتكليف من رئيس الجمهورية. وإزاء هذا المشروع، تتور جملة من الأسئلة تتعلق بمدى تكريس التعديل الدستوري لمطالب الحراك الشعبي، وطبيعة مطالب الحراك ذات البعد المؤسساتي، وهي تشمل إعادة هيكلة بعض المؤسسات، ونوعية الحقوق والحريات التي يجري تضمينها، والنصوص الدستورية التي تخص استقلال البرلمان، واستقلال القضاء، والضمانات المكفولة في هذا الجانب، وما يتعلق بضمانات استقلال أجهزة الرقابة المختلفة. تتعرض المداخلة لهذه التساؤلات حول المشروع على المستند من الأحكام وربطها بمطالب الحراك، وتحاول الكشف عن بعض الفراغات المسجلة بخصوص هذه الوثيقة. وتتطرق في ذلك إلى موضوعات موقع الحراك الشعبي في ديباجة المشروع، وضمانات استقلال القضاء، وضمانات استقلال البرلمان، وضمانات استقلال أجهزة الرقابة، وتكريس المزيد من الحقوق والحريات، وإنشاء هيئة مستقلة لتنظيم الانتخابات، إضافة إلى موضوع أخلة الحياة العامة ومكافحة الفساد. وتطرح المداخلة توصيات تتعلق بمضمون الوثيقة وتربطها بمطالب الحراك الشعبي على نحو يعزز سلطة الشعب في التغيير والتحول الديمقراطي.



## غابرييل نيغريتو

يعمل غابرييل نيغريتو أستاذاً للعلوم السياسية في معهد العلوم السياسية في الجامعة الكاثوليكية في سانتياغو دي تشيلي. يركز بحثه على السياسة الدستورية المقارنة والتغيير الانتخابي والدستوري والتصميم المؤسسي والمؤسسات السياسية المقارنة، ولاسيما ما يرتبط منها بقضايا أميركا اللاتينية. نشر مقالات أكاديمية عدة وفصول كتب في هذه الموضوعات في الولايات المتحدة وأوروبا وأميركا اللاتينية. وأحدث كتبه في هذا المجال هي "إعادة صياغة الدساتير في الأنظمة الديمقراطية: آفاق نظرية ومقارنة" (مطبعة جامعة كامبريدج، يصدر قريباً، 2020) و"عمليات بناء الدساتير في أميركا اللاتينية" (المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات، 2018)، و"صنع الدساتير: الرؤساء والأحزاب والاختيار المؤسسي في أميركا اللاتينية" (مطبعة جامعة كامبريدج، 2013). عمل مستشاراً في هيئة الأمم المتحدة والمؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وفي مؤسسات وطنية عامة عدة معنية بالتصميم المؤسسي والإصلاحات الدستورية والانتخابية. كما عمل أستاذاً زائراً في جامعات عدة، بينها جامعة نوتردام وجامعة كولومبيا وجامعة برينستون وذا نيو سكول للبحوث الاجتماعية وجامعة ساو باولو وجامعة كارلوس الثالث بمدريد وجامعة توركوواتو دي تيبلا.

## الدروس المستفادة من التصميم المؤسسي في أميركا اللاتينية

لقد أدت موجة الديمقراطية التي بدأت في أميركا اللاتينية في نهاية سبعينيات القرن الماضي إلى سلسلة تغييرات دستورية سعت إلى تفكيك المؤسسات الموروثة من الماضي الديكتاتوري. لكن عمليات التكيف الدستوري هذه، لم تؤد دائماً إلى تعميق الديمقراطية، سواء من حيث أصولها أو مضامينها أو تنفيذها. ففي بداية الانتقال إلى الديمقراطية، توفر لدى أنظمة استبدادية متعددة ما يكفي من القوة التفاوضية لاستبقاء مواد دستورية تحد كثيراً من سلطة الأغلبية الانتخابية والمؤسسية. وفي الوقت نفسه، أدت التغييرات الدستورية المتعددة التي أجريت في ظل الديمقراطية إلى تعزيز سلطة الرؤساء، والحد من الرقابة التشريعية أو القضائية، أو تقييد سلطة المساءلة لدى الممثلين المنتخبين. وفي هذا المداخلة، أحللت العوامل المختلفة التي جعلت التغييرات الدستورية في أميركا اللاتينية تسهم في إحراز تقدم، أو، على العكس، في تآكل الديمقراطية في المنطقة منذ عام 1978 وحتى الآن. وتقول أطروحتي الرئيسية بأن التغييرات التي تتضمن أكبر إمكانات تعميق للديمقراطية هي التي أثمرت نتيجة مفاوضات ومداولات شاملة بين معظم القوى السياسية المنتخبة، عملت فيها المشاركة الشعبية كتكلمة إضافية إلى التعددية التمثيلية وليس كبديل عنها، وتوسعت حقوق المواطنين بالتزامن مع تشديد القيود التشريعية والقضائية على السلطة التنفيذية. ولأن فعالية الدساتير تعتمد على عوامل تتخطى أصولها ومضامينها، فإنني لا أعتزم تقديم تفسير كامل لاستقرار وجود الديمقراطية الجديدة في أميركا اللاتينية، مع مرور الوقت. لكن بما أن الدساتير تشكل نموذجاً معيارياً لتقييم شرعية الإجراءات الحكومية، فإنني أعتزم استخلاص دروس تجربة أميركا اللاتينية بشأن الظروف التي تجعل الأسس الدستورية أكثر أو أقل ملائمة للديمقراطية، مع مرور الوقت.



## كاتيا باباجياني

انضمت كاتيا باباجياني إلى مركز الحوار الإنساني بجنيف في عام 2006، وتشغل حالياً منصب مديرة دعم السياسات والوساطة في المركز. يتمحور عملها على تصميم عمليات السلام، ولاسيما عمليات الحوار الوطني ووضع الدساتير. وفي إطار عملها في المركز ساعدت في عمليات سلام عدة في ليبيريا وليبيا وسوريا وميانمار وأوكرانيا والفلبين وغيرها. انشّدت للعمل مع الأمم المتحدة لدعم مساعي الحوار الوطني في اليمن، حيث شاركت بطرح أفكار مقارنة حول تصميم عمليات الحوار الوطني. عملت قبل انضمامها إلى المركز في المعهد الديمقراطي الوطني ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا ومكتب المفوضية السامية للأمم المتحدة لحقوق الإنسان وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وقد اتخذت من روسيا والبوسنة والهرسك والعراق مقرات لها. حائزة على بكالوريوس من جامعة براون، وماجستير في الإدارة العامة من جامعة برينستون، ودكتوراه في العلوم السياسية من جامعة كولومبيا. وقامت بتدريس موضوعات بناء السلام وبناء الدولة في المعهد العالي للدراسات الدولية والتنمية في جنيف وفي جامعة كولومبيا.

## الدروس المستفادة من عمليات السلام ووضع الدستور في البلدان الهشة والمثارة بالصراعات

غالباً ما تجري عملية وضع الدستور في الدول الهشة والمتضررة من النزاعات إما بموازاة عملية السلام أو بصفتها جزءاً منها. وهذا يجعل عملية وضع الدستور مختلفة عن العملية المماثلة التي تجري في الدول التي قد تكون في مرحلة انتقال من نظام سياسي إلى آخر، ولكنها لا تشهد نزاعاً عنيفاً. في ما يلي بعض العوامل التفضيلية-1 غالباً ما تكون أسس النظام المدني غير متوافرة ويتواصل النزاع العنيف في أثناء إجراء المفاوضات بشأن الدستور. ولهذا، غالباً ما تعكس مسودّات الدساتير وجهات نظر الجهات المسلّحة، لا اعتبارات المجتمع ككل. وتكون هذه النصوص هي اتفاقيات سلام أكثر منها دساتير، ما يعني أنها تنظّم مكاسب التوازن العسكري-2. نتيجة ما سبق، وبصورة جزئية، تواجه الدساتير التي يتم التفاوض عليها بينما لا يزال النزاع دائراً، صعوبة في التطبيق، وخاصة فيما يتصل بالأحكام المتعلقة بتقاسم الموارد.

في التسعينيات وفي العقد الأول من القرن الحادي والعشرين بصورة جزئية، كان مجال الوساطة قادراً على دعم أطراف النزاع في التوصل إلى "صفقات كبيرة"، وإنجاز اتفاقيات شاملة، تضمّنت أحكاماً تفصيلية بشأن تقاسم السلطة والموارد، والترتيبات الدستورية، والقضايا التنموية والإنسانية، إضافة إلى نشر عمليات حفظ السلام. إلا أن الجهود المعاصرة الساعية لتحقيق السلام، تواجه نزاعات تدوم لفترة أطول، وتخضع للتدويل، ولها عواقب إنسانية كبيرة. في هذه الحالات، تكمن المعضلة التي تواجه صنّاع السلام في كيفية وضع بعض أسس الحكمة الرشيدة عندما لا تتوافر شروط التوصل إلى اتفاق على الدستور. قد يستلزم ذلك، التوصل إلى اتفاقيات بشأن بعض جوانب إدارة الموارد أو الحكمة المحلية. قد تدفع مثل هذه الاتفاقيات الجزئية عملية صنع السلام قُدماً، بينما تساهم بشكل مثالي أيضاً في الاعتبارات طويلة الأمد لبناء المؤسسات على مستوى الدولة. وبشكل السؤال عن كيفية تحقيق ذلك بشكل جيد وتحت أية ظروف، تحدياً كبيراً لعملية صنع السلام المعاصرة.



## ماركوس بوكينفورديه

يعمل ماركوس بوكينفورديه أستاذًا مشاركًا للقانون الدستوري المقارن في قسم الدراسات القانونية في الجامعة الأوروبية المركزية، بودابست، المجر. وبصفته رئيسًا للفريق الاستشاري لهيئة تخطيط السياسات في الوزارة الاتحادية للتعاون الاقتصادي والتنمية (بون، برلين 2011-2012)، فقد اكتسب بعض الخبرات العملية المباشرة في عمليات صنع القرار السياسي. عمل بين عامي 2009 و2011، موظفًا مسؤولاً ومدير برنامج الإنابة في مشروع بناء الدساتير في المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات في ستوكهولم، السويد. وشغل بين عامي 2001 و2008 منصب رئيس مشروعات أفريقيا وزميل باحث رئيسي في معهد ماكس بلانك للقانون العام المقارن والقانون الدولي في هايدلبرغ. انتدبته وزارة الخارجية الألمانية بين عامي 2006 و2007، إلى مفوضية التقييم والتقدير في السودان بصفة خبير قانوني. وقد كُلفت هذه المفوضية بمهمة دعم تنفيذ اتفاقية السلام الشامل في السودان والإشراف عليها. وأثناء عمليات بناء الدستور في السودان والصومال وتونس وليبيا، عمل مع المجالس الدستورية المعنية، وشارك كذلك في العمليات الدستورية في أفغانستان ونيبال واليمن وميانمار. شارك في تأليف "دليل عملي لبناء الدساتير" الصادر عن المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات (مترجم إلى اللغات العربية والبورمية والفيتنامية)، والعديد من أدلة معهد ماكس بلانك حول بناء الدساتير. عمل ماركوس مستشاراً في الشؤون الدستورية في الأمم المتحدة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والجمعية الألمانية للتعاون الدولي والهيئة الألمانية للتبادل الثقافي والمؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات ووزارة الخارجية الألمانية ومؤسسة فريدريش إيبيرت ومؤسسة كونراد أديناور.

## سيادة القانون (المُعَدَّل): تقييد فترات الرئاسة في شمال أفريقيا

رزحت معظم بلدان شمال أفريقيا تحت حكم رؤساء أباطرة حتى جاء الربيع العربي. ولم يحرص الذين قاموا بصياغة الدساتير الجديدة على التخفيف بشكل عام من صلاحيات السلطات التنفيذية فحسب، بل وتقييد المدة الزمنية الكلية التي يقضيها الرؤساء في مناصبهم. وتتناول هذه المداخلات خيارات التصميم التي اعتمدها دول شمال أفريقيا لاحتواء سلطة الرئيس من خلال تقييد المدة الدستورية، وتقييم مدى نجاحها حتى الآن. كما تُقارن تجارب شمال أفريقيا الأخيرة مع تجارب دول أفريقيا جنوب الصحراء، وتتوصل إلى بعض النتائج التي نأمل أن تساعد في تعزيز بقاء المواد الدستورية التي تُقيد مدة الفترة الرئاسية.



## محمد أتركين

أستاذ التعليم العالي بجامعة محمد الخامس بالرباط. حاصل على شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية عن أطروحة بعنوان "الانتقال الديمقراطي والدستور: قراءة في فرضية تأسيس القانون الدستوري للانتقال الديمقراطي". عضو سابق بكل من المجلس الدستوري، والمحكمة الدستورية، في المملكة المغربية. خبير في دساتير الانتقال الديمقراطي، وباحث متخصص في القضاء الدستوري. له عديد المؤلفات، من بينها كتابان أحدهما "الدستور والدستورانية: من دساتير فصل السلط إلى دساتير صك الحقوق" (2007)، والآخر "مباحث في فقه الدستور المغربي" (2020).

## القضاء الدستوري في المغرب والاجتهادات في مسائل التمييز الإيجابي

عملت الكتابة المفتوحة للدستور المغربي على توسيع مجالات الفعل المتروكة للقاضي الدستوري في تفسير الوثيقة الدستورية وتأويلها، ولا سيما من خلال الإشكالات التي يظهر فيها النص الدستوري كأنه يقدم مبادئ متناقضة ومفتقدة للانسجام؛ فالدستور المغربي ينص على عدم التمييز على أساس الجنس، وعلى حظر كل أشكال التمييز ومكافحتها (ديباجة الدستور)، وعلى المساواة بين الرجل والمرأة، وعلى غاية المناصفة بين الرجل والمرأة (الفصل 19)، كما اشتملت أحكامه على دعوة المشرع إلى تشجيع الرجل والمرأة على الولوج المتكافئ في الوظائف الانتخابية (الفصل 30). فكيف يمكن تحقيق "الوحدة" بين هذه المبادئ الدستورية؟ وهل يتعارض إرساء آلية للتمييز الإيجابي لتمثيل النساء في مجلس النواب (الغرفة الأولى للبرلمان) مع حظر التمييز، ومع مبدأ المساواة المكرسين دستورياً؟ وما القراءة القضائية التي قدمها القاضي الدستوري المغربي للموضوع؟ هذه هي الأسئلة التي طرحت على القاضي الدستوري المغربي، وهو بصدد النظر في قوانين تنظيمية، متممة للكتابة الدستورية التأسيسية، والتي حاول الإجابة عنها في سياق ضاغط، بمطالب متناقضة، وفي فضاء سياسي يطالب الجميع بتأويل الدستور "تأويلاً ديمقراطياً"! تحاول المداخلة مقارنة مجموعة من الأسئلة، منها: ما المناهج التي اشتغل بها القاضي الدستوري المغربي؟ وما القراءة التي قدمها لأسئلة التمييز الإيجابي وغاية المناصفة وآلية "الكوتا"؟ وبأي ضوابط سيح "السلطة التقديرية" للمشرع لكي تظل مفيدة بسمو الدستور؟ وما ملامح "الاجتهاد القضائي للقانوني الدستوري"؟



## محمد حسام حافظ

محام وأكاديمي، يعمل أستاذًا للقانون الدولي العام والقانون الدولي الإنساني في كلية القانون بجامعة قطر. حاصل على شهادة الدكتوراه في القانون الدولي من جامعة دمشق (عام 2006)، وشهادة الماجستير في القانون الدولي لحقوق الإنسان من جامعة نوتنغهام البريطانية. وهو المستشار القانوني لمركز قانون وسياسة ومجتمع للاستشارات والدراسات والتدريب. عمل دبلوماسيًا في البعثات السورية لعواصم مختلفة في الفترة 1998-2012، منها طهران ولندن. شغل عضوية وفد مفاوضات المعارضة السورية عام 2014، كما كان عضوًا في اللجنة العليا للمفاوضات، ورئيسًا لمكتبها القانوني في الفترة 2016-2017، ورئيسًا لهيئة الشؤون الخارجية والدبلوماسية في الحكومة السورية المؤقتة في الفترة 2014-2015. له مؤلفات عديدة في مجال القانون والسياسة، وشارك في عدة مؤلفات جماعية، منها "خطة الانتقال السياسي" (2015).

## المسألة الدستورية في الحالة السورية وآثارها في الصراع

تشكل الخلافات حول الدستور سببًا للاضطراب السياسي، إلا أن السياق السوري جاء مختلفًا؛ فالصراع في سورية وإن أخذ تمظهرات قانونية ودستورية، لم تحتل فيه المطالبة بتغيير الدستور مكانة متقدمة؛ إذ ذهبت الأولوية إلى تحقيق الانتقال السياسي الذي يمهّد، من ثم، لإطار دستوري ينظم الفترة الانتقالية. إن مكانة الدستور المنخفضة في العملية السياسية يظل لها ما يبررها؛ فمسألتنا التمثيل والشرعية في الأنظمة الشمولية على غرار النظام السوري تبدو أكثر تعقيدًا. فهذا النظام يبني شرعيته على اعتبارات جميعها لا تحدث بوصفها نتيجة مباشرة لعملية تمثيل سياسي يخضع للدستور والقانون، بل ظل استعمال العمليات الانتخابية والاستفتاءات التي تعتبر تطبيقًا مباشرًا للدستور يقدم الغطاء للممارسات القمعية التي تمثل في جوهرها ممارسات لدستورية. من جانب آخر، سيتشكل الصراع السياسي فيما بعد النظام الحالي حول الدستور وبنوده. ويمكن استنتاج هذا الأمر من النقاشات الكثيرة التي جرب في الأعوام الماضية ضمن المعارضة السورية، سواء خلال المفاوضات أو بشكل داخلي. وقد لامست هذه النقاشات قضايا دستورية عديدة يمكن وصف بعضها بأنها مصيرية. ومن هنا، فإن النقاش مفتوح حول الجوانب المرجعية للمسألة الدستورية في سياق العملية السياسية السوري، وبخصوص الجانب العملي المتمثل بالنقاشات والمخرجات التي رافقت الحوارات السورية - السورية بشأن الدستور السوري والقضايا الدستورية، وكذلك السؤال عن دور المسائل الدستورية في الموقف التفاوضي والسياسي السوري المعارض أو الموالي، وبخاصة في ضوء تشكيل ما يسمى "اللجنة الدستورية السورية".



## محمد عبد القادر التومي

محام وعضو الهيئة التأسيسية لصياغة مشروع الدستور في ليبيا. تتركز خبرته العملية في مجالات النفط والغاز، و عقود الأعمال المدنية والعامّة، والمعاملات التجارية الدولية، والقانون التجاري. ولديه خبرة في تمثيل الشركات والهيئات الوطنية والدولية بشأن معاملاتها القانونية. شغل وظيفة كبير المستشارين القانونيين بشركة أجيپ للنفط لمدة خمس سنوات، ويعمل حالياً كمحاضر في القانون. وهو عضو بالجمعية الأميركية للقانون الدولي والجمعية العربية للملكية الفكرية، واتحاد المحامين العرب، والمعهد العربي للتكريم، وجمعية المحامين الأوروبيين، ومركز التسويات والتحكيم والخبرات في باريس. تخرج في كلية الحقوق بجامعة القاهرة، وحصل على درجة الدكتوراه في القانون من جامعة إلينوي بشيكاغو بالولايات المتحدة.

## التجربة الدستورية في ليبيا بعد 2011

تبدأ هذه المداخلة بتسليط الضوء على كيفية تكوين الهيئة التأسيسية لصياغة مشروع الدستور والتي تكونت عن طريق الانتخاب العام الحر السري المباشر من 60 عضواً منتخباً من الأقاليم الثلاثة (طرابلس - برقة - فزان) مع تمثيل مكونات المجتمع الليبي ذات الخصوصية الثقافية واللغوية (الأمازيغ والتبو والطوارق). وتوضح المداخلة الشروط الصعبة التي وضعها الإعلان الدستوري لاعتماد مشروع الدستور، الأمر الذي مثل عقبة أمام الهيئة التأسيسية في إنجاز المشروع خلال المدة المحددة، هذا بجانب اختلاف وجهات النظر بين التيارات والظروف الأمنية والسياسية المعقدة التي مرت بها ليبيا أثناء عمل الهيئة التأسيسية بين عامي 2014 و2017. وتعرض المداخلة أبرز مضامين مشروع الدستور مثل وحدة التراب الليبي، وقيام الهوية الليبية على ثوابت جامعة ومتنوعة، ومدنية الدولة وقيامها على التعددية السياسية والتداول السلمي على السلطة والفصل بين السلطات، وإقرار أن الإسلام دين الدولة والشريعة الإسلامية مصدر التشريع، وثنائية السلطة التشريعية، وانتخاب رئيس الجمهورية من الشعب، واستقلال السلطة القضائية، واللامركزية، والنص على هيئات دستورية مستقلة، وخضوع الجيش للسلطة المدنية وحظر تدخله في الحياة السياسية والنص على حق التصويت دون الترشح للعسكريين وأفراد الشرطة، والالتزام بتطبيق منظومة للعدالة الانتقالية، وحجز مقاعد للمرأة في أي نظام انتخابي لمدة دورتين انتخابيتين. وتتطرق في النهاية إلى مسألة الاستفتاء على الدستور والملابسات التي رافقت هذه العملية. وتنتهي بالإشارة إلى أن مشروع الدستور الليبي لم ير النور حتى الآن نتيجة الانقسام السياسي والتدخلات الإقليمية والدولية في الشأن الليبي.





## ناثان براون

حصل ناثان براون على بكالوريوس في العلوم السياسية من جامعة شيكاغو، وماجستير ودكتوراه في سياسات ودراسات الشرق الأدنى من جامعة برينستون. يُدرّس مقررات سياسات الشرق الأوسط، إضافة إلى مقررات عامة عن السياسة المقارنة والعلاقات الدولية. حصل على جائزة أوسكار وشوشانا تراختنبرغ للمنح الدراسية من جامعة جورج واشنطن في عام 2015. ترأس بين عامي 2013 و2015 جمعية دراسات الشرق الأوسط، وهي جمعية أكاديمية للباحثين في شؤون المنطقة. عُيّن في عام 2013 زميلاً باحثاً في مؤسسة غوغنهايم. وقبل ذلك بأربع سنوات، عمل باحثاً في مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي في نيويورك. انضم في العام الأكاديمي 2009-2010، زميلاً في مركز وودرو ويلسون الدولي للباحثين. قام معهد الولايات المتحدة للسلام بتمويل أبحاثه السابقة، إضافة إلى منحتين من فولبرايت. وهو، إلى جانب عمله الأكاديمي، عضو في مجلس أمناء الجامعة الأميركية في القاهرة، وزميل بارز غير مقيم في معهد كارنيغي للسلام الدولي. عمل في السابق مستشاراً للجنة صوغ الدستور الفلسطيني والوكالة الأميركية للتنمية الدولية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومنظمات غير حكومية متعددة.

## هل تغيّرت كتابة الدستور في العالم العربي؟

ليست الدساتير زائراً جديداً في العالم العربي. وفي الواقع، لا تزال النصوص الدستورية سارية المفعول في معظم أنحاء المنطقة منذ قرن ونصف؛ وهي مدة تتماثل تقريباً مع بعض مناطق العالم الأخرى (مثل أميركا الشمالية والجنوبية)، وأيضاً مع معظم أوروبا، لكنها أطول من معظم بلدان آسيا وأفريقيا. إلا أن معظم الدساتير كانت تُصاغ حتى وقت قريب من قبل الأنظمة القائمة؛ أي أن الحكام هم من يصنع الوثائق، وليست الوثائق هي التي تصنع الدولة أو السلطة السياسية. لكن القرن الحادي والعشرين، شهد بعض التجارب الجديدة في صياغة الدساتير في خضم تقلبات سياسية؛ أي عندما أصبحت طبيعة النظام موضع خلاف عميق وخطير. فهل يؤدي ذلك إلى وثائق مختلفة، أو إلى عمليات مختلفة؟ وهل يؤدي ذلك إلى وضع مبادئ دستورية قابلة للتطبيق؟ هذا موضوع مراجعة تاريخية واسعة لتطور الوثائق الدستورية في العالم العربي مع مرور الزمن وفي الوقت الحاضر.



## نبيل أديب عبد الله

محام وحقوقي، تولى رئاسة لجنة التحقيق في انتهاكات حقوق الإنسان التي وقعت خلال الاحتجاجات السودانية (أنشئت هذه اللجنة بموجب الإعلان الدستوري في عام 2019). له سجلٌ مهمٌ بشأن الدفاع القانوني عن ضحايا الانتهاكات في عهد الرئيس عمر البشير. وهو رئيس المرصد السوداني لحقوق الإنسان.

## المسألة الدستورية في الحالة السودانية

مرّ نظام الإنقاذ في السودان بأطوار مختلفة منذ نشأته في عام 1989 حتى سقوطه، وظلت هذه التطورات تغير درجة تشدده، من دون أن تعدّل طبيعته بوصفه نظاماً استبدادياً. وقد مرّ النظام بعدة محطات فارقة، كان منها إعلان دستور السودان الانتقالي لعام 2005، الذي جاء نتاجاً لاتفاقية السلام الشامل الموقعة مع الحركة الشعبية لتحرير السودان. عكست نصوص هذا الدستور ملامح الدستور الديمقراطي، في حين كان واقع تطبيقه ينفي ذلك بشدة. من بين ملامح هذا الدستور ما يتعلق بدور القوات المسلحة. وقد ثار الجدل بشأن الأمر الذي أصدره الرئيس عمر البشير للجيش، والذي تمثّل في مواجهة المعتصمين، بوصفه أمراً يُعرّض سيادة البلاد للخطر؛ إذ يتطلب تنفيذه ارتكاب جرائم ضد الإنسانية والقتل خارج القانون، على نحو ينقل مسؤولية حماية الشعب من الدولة إلى المجتمع الدولي، ويفتح مجال التدخل الخارجي في السودان. بذلك، كان واجب القوات المسلحة أن تعصي هذا الأمر حمايةً للشعب، ومن أجل إطاحة الرئيس نفسه. من هنا، تشكلت سلطة أمر واقع بيد المجلس العسكري، توجب أن تبقى فترة انتقالية فقط. ومن ثم، تُسلم مقاليد الحكم إلى سلطة شرعية منتخبة. كان إجراء انتخابات من دون إصلاح للمنظومة القانونية، وتحرير السلطتين القضائية والتنفيذية من سيطرة النظام البائد، يعنيان المضي عكس الإرادة الشعبية. وفي الوقت ذاته، كانت قوى الحرية والتغيير مفوضةً من الشعب، تفويضاً بـ "السلوك" بلغة القانونيين. وقد تمّ تسليم السلطة وفق وثيقة دستورية بين طرفين رسمهما الواقع، حددت هياكل الحكم، وحددت سلطاتها أثناء الفترة الانتقالية؛ لمنع تغولها على الحريات العامة.



## نديم الجابري

برلماني وأكاديمي، يعمل أستاذًا للعلوم السياسية في جامعة بغداد. شغل عضوية مجلس النواب العراقي في دورته الأولى، وعمل مستشارًا سياسيًا لرئيسه. وهو عضو الجمعية العراقية للعلوم السياسية، وعضو اتحاد البرلمانيين العراقيين. له بحوث ومؤلفات عديدة في مجالات الفكر السياسي، منها: "فكرة الجمهورية في العراق: البعد السياسي والفكري في كتابة الدستور العراقي الدائم"، و"أفكار حول القضية الفلسطينية".

## البعد السياسي والفكري في كتابة الدستور العراقي الدائم

واجهت الأوساط السياسية في العراق، بعد نيسان/ أبريل 2003، مهمة وضع دستور جديد يعكس التغييرات السياسية التي حدثت إثر الاحتلال، ويرتكز على الديمقراطية وحقوق الإنسان. لم تكن المهمة أمرًا يسيرًا في ضوء الظروف التي خلقها الاحتلال الأميركي، وحالة الفوضى التي وظفها، والتي أتت على قدرات الدولة العراقية ومؤسساتها العسكرية والأمنية. كانت عقلية الثأر التي هيمنت على نخبة الحكم آنذاك، علاوةً على افتقار هذه النخبة إلى مشروع سياسي حقيقي، من بين المصاعب، يضاف إليها التقاليد الاجتماعية المتشددة، والتوجهات المذهبية والثيوقراطية، فضلاً عن الموروث الاستبدادي الطويل في العراق. وجاءت العملية الدستورية في عراق ما بعد الاحتلال نتيجةً لمبادرة من سلطة التحالف الدولي المؤقتة، وتولت اللجنة الدستورية صياغة مبادئ قانون إدارة الدولة للمرحلة الانتقالية الذي مثل أساس الدستور العراقي الدائم لعام 2005. ووفقاً له، أجريت الانتخابات العامة، في كانون الثاني/ يناير 2005، لتضفي الشرعية على العملية الدستورية. وشكلت الجمعية الوطنية الانتقالية لجنةً لكتابة الدستور الدائم للبلاد، في عام 2005، بمحاصة بين مكونات المجتمع، وشابها اختلال هيكلها ومرجعيتها الممثلة في قانون إدارة الدولة للمرحلة الانتقالية، فضلاً عن عوائق تخص التدخلات الخارجية والخلافات بين الفرقاء السياسيين حول قضاياها. ورغم النجاح النسبي لهذا الدستور في تنظيم العملية السياسية خلال الفترة 2006-2010، فإنه لم يعد قادراً على تنظيم العملية السياسية في الفترة 2010-2020، وذلك نتيجةً لتحول الصراع في العراق من صراع سياسي، حول السلطة والنفوذ، إلى صراع اجتماعي يدور حول الاستحواذ على الأرض والإنسان. ولا يزال الجدل يجري حول موضوع التعامل مع الدستور، بالتعديل أو بإبادة دستور جديد.



## ويليام إليوت بولمر

يعمل إليوت بولمر أستاذاً في جامعة دندي (اسكتلندا، المملكة المتحدة). تركّز أعماله على تحليل خيارات التصميم الدستوري المتمحور حول السياسات، بهدف تزويد صنّاع الدساتير بالمعرفة والفهم اللازمين لاتخاذ قرارات دستورية مدروسة. وفي هذا الإطار، يقود بولمر مشروع "الإعدادات التمهيدية لبناء الدساتير"، وكذلك دورات تدريب أساسي لأطراف فاعلة في المجتمع المدني تشارك في عمليات بناء الدساتير. يولي بولمر اهتماماً خاصاً بالدراسات المقارنة للدساتير التي تعتمد نظام ويستمنستر وبالقضايا المعيارية للنظرية الدستورية والسياسية. يركّز بحثه الحالي على مدى تصدي التصاميم الدستورية المبتكرة المناهضة للأوليغارشية لمعالجة "أزمة التمثيل" المطروحة في الديمقراطيات. وتتضمن خبراته السابقة العمل في بناء الدستور في اسكتلندا مديراً للبحوث في اللجنة الدستورية (2009-2013). كما قام بتدريس مقررات السياسة المقارنة وتاريخ الفكر السياسي في جامعات عدة (غلاسكو وستيرلنغ وغرب اسكتلندا).

## دور المعرفة المقارنة في بناء الدساتير

تتناول المداخلة عرضاً لأربع مفارقات متأصلة في المعرفة الدستورية المقارنة. تأتي المفارقة الأولى من افتراض المعرفة المقارنة أن ثمة أشياء يمكن تعلمها من الدساتير والعمليات الدستورية الأخرى. رغم أن القاعدة الأولى في عمليات بناء الدساتير تقول بضرورة مراعاة الظروف العيانية، ومع أننا ندرک "الأشياء العملية المفيدة"، أو المعتادة على الأقل، لكن هل يحد ذلك من قدرتنا على الاستجابة المبتكرة في مواجهة مشكلات وظروف لكل منها سماته المتفردة؟ وتأتي المفارقة الثانية من اتخاذ مزود المعرفة المقارنة؛ أي المستشار الدولي، صفة "الخبير"، مع أنه في جميع الأحوال يعرف عن البلد الذي يعمل/تعمل فيه أقل من الأشخاص الذين يقدم لهم النصيحة. ففي أحسن الأحوال، نحن نقدّم النصيحة من موقع الجهل المتواضع، وفي أسوأها، من موقع الجهل المتخطرس. ولذلك يقتصر دورنا غالباً على طرح أسئلة تساعد صنّاع القرار الوطنيين على إيجاد الحلول، أكثر من الإجابة عنها.

أما المفارقة الثالثة فتأتي من كون الدساتير وثائق قانونية تخصصية، يُفترض أن تكون "متماسكة" وقابلة للتطبيق، ولكنها أيضاً اتفاقات سياسية فوضوية ناشئة عن مباحكات ومساومات. وهذا يتطلب دراسة لدور المرء وتعريفًا دقيقًا له: هل يساعد في التوصل إلى اتفاق سياسي (من خلال توسيع قائمة الخيارات مثلاً)؟ أم أنه يأخذ ذلك الاتفاق، كيفما كانت صيغته، ويساعد في تحويله إلى نص دستوري قابل للتطبيق؟ أخيراً، تأتي المفارقة الرابعة من أن الدساتير لا تكتسب شرعيتها، إلا إذا بدت نابعة من الشعب. لكن التغيير لا يتحقق دون تعاون نشط بين النخب السياسية القائمة والنخب الأخرى (الإدارية والقضائية، وأحياناً العسكرية والمالية). فكيف يساعد خبير دستوري، بصفته مزوداً للمعرفة المقارنة، في تجسيد هذه العملية؟ ويختتم العرض بدفاع متحفّظ ومتقن عن أهمية المعرفة الدستورية المقارنة ودور الخبير الدستوري، إلا أنه يدعو إلى المزيد من نقل المعرفة "من الجنوب إلى الجنوب" و"من الجنوب إلى الشمال".

## رؤساء الجلسات

### آيات حمدان

باحثة في المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ومديرة تحرير مجلة "أسطور" للدراسات التاريخية. حاصلة على الدكتوراه من معهد الدراسات العربية والإسلامية في جامعة إكستر، وعملت أيضاً مساعدة تدريس في قسم العلوم السياسية في الجامعة نفسها. وتحصلت على زمالة مركز دراسات اللجوء في جامعة أكسفورد. أدرجت شهادة البكالوريوس في التاريخ والعلوم السياسية والماجستير في التاريخ العربي الإسلامي من جامعة بيرزيت. وقد سبق أن عملت مساعدة تدريس وبحث في الجامعة، كما عملت باحثة في عدد من مراكز الأبحاث الفلسطينية.

### حيدر سعيد

رئيس قسم الأبحاث في المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ورئيس تحرير دورية "سياسات عربية". له العديد من المؤلفات العلمية، آخرها المساهمة في الجزء الثاني من كتاب "تنظيم الدولة المكنى 'داعش'", وتحرير كتاب "الشيعة العرب: المواطنة والهوية"، وكلاهما صادر عن المركز العربي. أسهم في كتابة "التقرير الوطني لحال التنمية البشرية في العراق" للعامين 2009 و2014.

### خالد زيادة

مدير المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، فرع بيروت. أستاذ جامعي، باحث في التاريخ الاجتماعي والثقافي. حاصل على الدكتوراه من جامعة السوربون الثالثة، باريس عام 1980. كان مديراً لكلية الآداب والعلوم الإنسانية، الفرع الثالث، الجامعة اللبنانية. وعمل زميلاً في معهد الدراسات المتقدمة في برلين. شغل منصب سفير لبنان في مصر (2007-2014) والمندوب الدائم لدى جامعة الدول العربية. له العديد من المؤلفات، منها: "المدينة العربية والحداثة"، و"المسلمون والحداثة الأوروبية"، و"سجلات المحكمة الشرعية: الحقبة العثمانية، المنهج والمصطلح، و"لم يعد لأوروبا ما تقدمه للعرب"، و"الكتاب والسلطان، من الفقيه إلى المثقف". كما حقق وقدم وترجم العديد من الكتب.

### خليل العناني

أستاذ العلوم السياسية المشارك بمعهد الدوحة للدراسات العليا. عمل سابقاً باحثاً في معهد الشرق الأوسط في واشنطن، ومعهد بروكينغز للأبحاث في واشنطن. تختص أبحاثه بالتحول الديمقراطي في المنطقة العربية، وحركات الإسلام السياسي، والحركات الاجتماعية، وسياسيولوجيا الأديان. ألف العديد من الكتب منها "الإخوان المسلمون في مصر: شيخوخة تصارع الزمن"، و"الإخوان المسلمون: تفاعلات الدين والهوية والسياسة"، وساهم في تحرير كتاب "الانتخابات والتحول الديمقراطي في الشرق الأوسط". له العديد من الأبحاث المنشورة في دوريات محكمة مثل "دراسات الشرق الأوسط"، و"سوسيولوجيا الإسلام"، و"سياسات عربية". حصل على الدكتوراه في العلوم السياسية من جامعة دورهام بالمملكة المتحدة.

### رضوان زيادة

باحث في المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، فرع واشنطن. عمل مديراً تنفيذياً للمركز السوري للدراسات السياسية والاستراتيجية في واشنطن، ومديراً لمركز دمشق لدراسات حقوق الإنسان، كما عمل باحثاً زائراً في عدد من الجامعات الأميركية، منها جامعة هارفارد وجامعة كولومبيا. حاصل على الماجستير في العلوم السياسية من جامعة جورجتاون، ودبلوم القانون الدولي لحقوق الإنسان من الجامعة الأميركية بواشنطن. نشر له عديد الكتب والمقالات العلمية.

## سلام الكواكبي

باحث سوري، ومدير فرع المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات في باريس. عمل سابقاً أستاذاً مشاركاً في قسم الدراسات العليا في جامعة باريس الأولى، كما عمل مديراً لـ "المعهد الفرنسي لدراسات الشرق الأوسط" في حلب بسورية، ومديراً للبحوث ونائباً للمدير في "مبادرة الإصلاح العربي" في باريس. يترأس مجلس أمناء منظمة "اليوم التالي لسوريا ديمقراطية" ومجلس إدارة منظمة "اتجاهات-ثقافة مستقلة"، وهو عضو مجلس أمناء جامعة الأمم المتحدة للتنمية والهجرة في برشلونة. حاصل على شهادات في الدراسات العليا في الاقتصاد والعلاقات الدولية والعلوم السياسية من جامعة حلب وجامعة إكس أون بروفانس الفرنسية. له عدة أبحاث منشورة في كتب علمية باللغات العربية والفرنسية والإنكليزية والألمانية، تتعرض لمواضيع عدة أهمها حقوق الإنسان والإصلاح السياسي والانتقال الديمقراطي والإعلام والمجتمع المدني.

## سلطان بركات

المدير المؤسس لمركز دراسات النزاع والعمل الإنساني. أحرز درجة الأستاذية في العلوم السياسية من جامعة يورك التي أسس وأدار فيها وحدة الإعمار والتنمية بعد الحرب (1993-2014). عمل سابقاً في مركز بروكينغز للأبحاث بالدوحة. نشر مؤلفات كثيرة، آخرها "فهم التأثير: استخدام بحوث بناء الدول في السياسة البريطانية" عام 2014. تغطي خبرته العملية مجالات أكاديمية ومهنية مختلفة أهمها إدارة النزاعات والاستجابة الإنسانية للكوارث وإعادة التعافي بعد الحرب وإدارة المراحل الانتقالية. قدّم استشارات مهنية لعدد من مؤسسات الأمم المتحدة والبنك الدولي والاتحاد الأوروبي والاتحاد الدولي لجمعيات الصليب والهلال الأحمر الدولية وكير الدولية وأوكسفام. قاد مبادرات وبرامج في أفغانستان والبوسنة والهرسك وكرواتيا ومصر والأردن وكوسوفو ولبنان وفلسطين والفلبين والصومال وسريلانكا والسودان وسورية وأوغندا واليمن. كان عضواً مؤسساً في لجنة الخبراء لمبادرة مؤشر السلام العالمي (2008-2014). حصل على شهادتي الماجستير والدكتوراه من جامعة يورك بالمملكة المتحدة.

## عبد الفتاح ماضي

أستاذ العلوم السياسية في جامعة الإسكندرية، ومنسق مشروع "التحول الديمقراطي"، ورئيس تحرير دورية "حكومة" في المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات. عمل سابقاً باحثاً زائراً بمركز وودرو ويلسون في واشنطن، وأستاذاً زائراً بجامعة دنفر، وخبيراً بالبرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، ومديراً لبرنامج بحثي في معهد فرطبة للسلام بجنيف. حصل على الدكتوراه في العلوم السياسية من جامعة كليرمونت للدراسات العليا بالولايات المتحدة عام 2005. وتتركز اهتماماته البحثية في نظم الحكم والتحول الديمقراطي، والصراع العربي-الصهيوني، ومناهج البحث في العلوم الاجتماعية. ومن مؤلفاته الأخيرة: "عثرات في الميدان: كيف أخفقت ثورة يناير في مصر؟".

## عمر عاشور

أستاذ مشارك في الدراسات الأمنية والاستراتيجية، ومؤسس ورئيس برنامج الماجستير في الدراسات الأمنية النقدية بمعهد الدوحة للدراسات العليا. متخصص في تحليل الصراع المسلح غير المتناظر، والدراسات الأمنية والعسكرية والاستراتيجية، والتحويلات من العنف السياسي إلى العمل السلمي، وإصلاح القطاع الأمني، ونزع السلاح وإعادة الدمج، ودراسات مكافحة التطرف العنيف والإرهاب، ودراسات الديمقراطية. له العديد من المؤلفات، منها: "تحويلات الحركات الإسلامية المسلحة"، و"كيف يقاتل تنظيم الدولة؟ التكتيكات العسكرية في العراق وسورية وليبيا ومصر". عمل سابقاً أستاذاً في جامعة إكستر بالمملكة المتحدة وجامعة ماكغيل الكندية، ومستشاراً أول في الأمم المتحدة للشؤون إصلاح القطاع الأمني ومكافحة الإرهاب والتطرف العنيف. كان زميلاً باحثاً في معهد بروكينغز والمعهد الملكي للشؤون الدولية-تشانام هاوس، وأستاذاً زائراً في جامعتي برشلونة الإسبانية، وبوغازيتشي التركية.

## غسان مخبير

باحث ومحام، شغل عضوية البرلمان اللبناني ما بين 2002-2018، وعمل مقرراً للجنة حقوق الإنسان، كما شغل عضوية لجنتي "الإدارة والعدل و"البيئة". حصل على درجة الماجستير في القانون من كلية الحقوق بجامعة هارفارد الأميركية. وهو ناشط وعضو مؤسس في عديد الجمعيات وهيئات المجتمع المدني العاملة في مجالات القانون والدستور، وحماية حقوق الإنسان لا سيما حقوق المرأة، ومكافحة الفساد والوقاية منه، وتطوير الديمقراطية والعمل البرلماني، وحل النزاعات.

## محمد حمشي

باحث في المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، حاصل على الدكتوراه في العلوم السياسية، تخصص علاقات دولية، من جامعة باتنة 1 في الجزائر عام 2017. عمل أستاذًا باحثًا في العلوم السياسية والعلاقات الدولية في جامعة أم البواقي في الجزائر. تشمل اهتماماته البحثية حقل نظريات العلاقات الدولية، والعلاقات الدولية في الفضاء الأورومغاربي، وعلاقات العالم العربي بالقوى الصاعدة.

## محمود حمد

أستاذ العلوم السياسية بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية في جامعة القاهرة. حصل على شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية من جامعة يوتا في الولايات المتحدة عام 2008. شغل سابقاً منصب الأمين العام للمنظمة العربية للقانون الدستوري. صدرت له أبحاث عدة في مجالات التحول الديمقراطي والدور السياسي للقضاء والإصلاح الدستوري، منها: "القضاة والجنرالات في مصر المعاصرة: كيف تحافظ المؤسسات على التسلمية أو تضعفها؟" (بالإنكليزية، جامعة كامبريدج، 2018).

## مراد ديانى

باحث مشارك في المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ورئيس تحرير دورية "استشراف للدراسات المستقبلية". حاصل على الدكتوراه في الاقتصاد من جامعة ستراسبورغ في فرنسا عام 2003. عمل أستاذًا للاقتصاد في جامعة ستراسبورغ، وأستاذًا مشاركًا في الاقتصاد في جامعة مراكش في المغرب. تتركز اهتماماته البحثية حول الاقتصاد السياسي، واقتصاد المعرفة، ونظريات الديمقراطية والعدالة الاجتماعية والاعتراف.

## مروان قبلان

مدير وحدة الدراسات السياسية في المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات. شغل سابقاً منصب مدير مركز الشام للدراسات والبحوث، وعميد كلية العلاقات الدولية في جامعة القلمون بسورية. له عدة أبحاث منشورة في قضايا السياسة الخارجية والعلاقات الدولية.

## مهدي مبروك

أستاذ علم الاجتماع في الجامعة التونسية، ومدير فرع المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات في تونس. وهو باحث مختص في الشباب والهجرة، ومناضل حقوقي. عمل أستاذًا زائرًا في جامعات أجنبية، منها: كامبريدج، وجامعة العلوم الإنسانية في باريس. وهو عضو مرصد أوروبومتوسطية لضحايا الهجرة. نشر باللغتين العربية والفرنسية عدّة مقالات وكتب عن النخبة، والهجرة، والشباب والمواطنة.